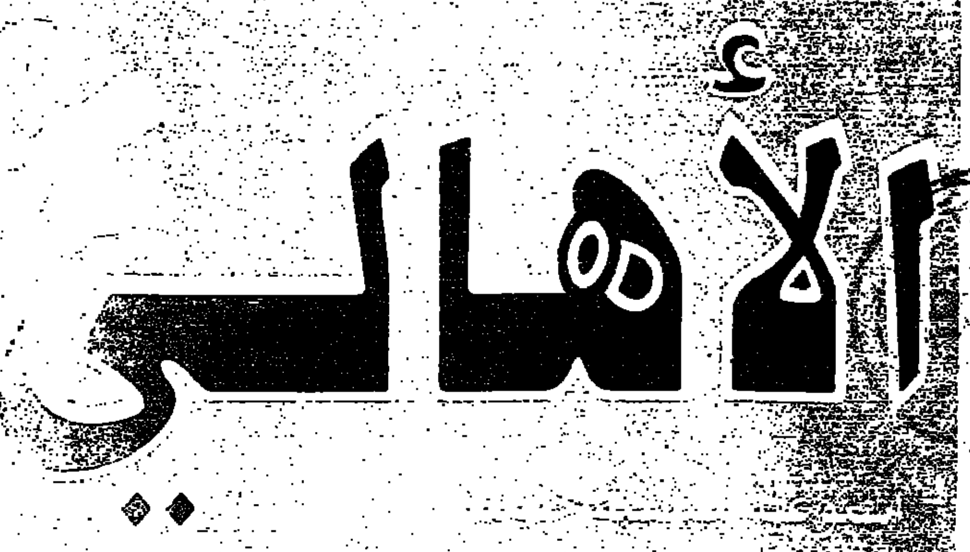
قراءة في الانتخابات
قبل الاسبوع الاخير

خطة المعارضة لاقتحام البرلمان



الاثنين ١/ ١١/ ١٩٩٣ - العدد (١٤٣) - الثمن (١٥٠) فلساً



ص ٣

مرة اخرى: لمصلحة من تبقى البطاقة الانتخابية؟

لاقت الدعوة التي وجهتها «الاهالي» في عددها الماضي حول الغاء البطاقة الانتخابية درءاً لمنع التزوير وذلك ضمن تقريرها الخاص الذي نشرته على صدر صفحتها الاولى، استحسان جميع المهتمين بضرورة ان تكون الانتخابات القادمة نزيهة.

وقد ركز معظم المرشحين في لقاءاتهم الانتخابية مع الناخبين، على ضرورة الحصول على البطاقة الانتخابية حيث يتم اغلاق باب التلاعب والتزوير في البطاقات الانتخابية التي من المتوقع ان لايتم استلامها من قبل اصحابها.

وقد تنوع الحديث حول موضوع البطاقة الانتخابية من نواحي كثيرة ابرزها:

* استنكاف عدد كبير من الناخبين عن الذهاب إلى مراكز توزيع البطاقات والحصول عليها وذلك لوجود بعض التعقيدات في اكثر المراكز، مما يؤدي إلى ضعف الحماس الشخصي عند الكثيرين.

* التفويضات التي سمحت بها وزارة الداخلية كعامل مساعد في الحصول على البطاقات، والتي دفعت بعض المرشحين إلى تشغيل بعض انصارهم للحصول على اعداد كبيرة من البطاقات دون تدقيق في هوية اصحابها، مما ادى إلى تراكمها عند بعض المرشحين، حتى يضمنوا حضور اصحابها إلى الصناديق يوم الاقتراع.

* تكرار البطاقات في اكثر من مركز، بحيث يحصل المواطن على اكثر من بطاقة، وذلك نتيجة لاخطاء ادارية لايستطيع الحاسوب ضبطها، بعد ان ضبط (٧٠) الف اسم مكرر!!.

البقية ص ٤

امرأة يتكرر اسمها (٢١) مرة في جداول الناخبين

علمت «الأهالي» أن سيدة أردنية تكرر اسمها (٢١) مرة في جداول الناخبين لانتخابات مجلس النواب لعام ٩٣ وذلك في دوائر عمان السبعة بما فيها دائرة بدو الوسط.

وكان وزير الداخلية سلامة حماد قد أعلن مؤخراً أن هناك (٧٠) ألف اسم مكرر، وأنها - أي هذه الأسماء - لن تظهر يوم الانتخابات.



الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط

حروب اهلية عربية [illegible]

« الأهالي خاص »

«حفرت الانظمة العربية قبرها بيدها عندما قبلت بالسلام»، هذا هو الاستخلاص الابرز الذي خرج به مراقب للاستراتيجية الامريكية في الشرق الوسط في المرحلة القادمة.

ويمكن تفسير هذا الاستخلاص كما ورد في العديد من الدراسات والابحاث لاشخاص اصبحوا جزءا من الادارة الامريكية المالية وذلك على الشكل التالي: «سيساعد السلام العربي الاسرائيلي على تسريع قوى التغيير الكامنة في الشرق الوسط حيث لا يتمتع معظم الانظمة العربية بشرعية، وحيث تسير كل من هذه الانظمة باتجاه ازمة داخلية سببها فشله في تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لشعبه، وكان النزاع العربي - الاسرائيلي عذرا استعملته الانظمة التولتاليتارية في بناء دول بوليسية، ربما عبر عنها شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة «ضد اسرائيل»، وكل دولة تقمع شعبها «...» وتدخل في سباق تسلح بحجة مقاومة العدو الصهيوني «...»التوسعي.

وتضيف الدراسة التي اعدها جهاد الخازن مع مجموعة من الباحثين في صحيفة الحياة ٢٨/ ١٠/ ٩٣ بعد ان يحل سلام عربي اسرائيلي ستقوى المطالبة بالتغيير»

وعلى المدى البعيد فالتغيير سيسهم في قيام حكومات تمثيلية ومجتمعات مستقرة، لكن على المدى القصير قبل عملية الليبرالية السياسية والاقتصادية سيصحبها اضطراب كبير، غير ان هذا الاضطراب لن تكون له مضاعفات دولية بسبب نهاية الحرب الباردة.

ويستند الباحث الى رأي لمفكري الاستراتيجية الامريكية في القول بانه وللمرة الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تدعو الولايات المتحدة الى ضرب استقرار معظم العالم العربي وايران عمدا لخلق «ديمقراطيات السوق، التي يمكن دمجها في الشبكة المالية والسياسية للغرب.. واسرائيل:

مستشار الرئيس الامريكي للامن القومي «انطوني ليك» دعا الى توسيع ديمقراطيات السوق ومنع الدول خارج حلقة الديمقراطية وحرية السوق من تهديد العملية.

«...» الان ربما فتحت للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية الباب لتحقيق الهدف الامريكي، لاعادة رسم خارطة الشرق الاوسط على اساس «القيم الغربية».

«...» ويفضل دعاة الزعزعة كمدخل للاستقرار ان تتم زعزعة الاستقرار خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية في الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، حتى يكون التفاوض مع كل دولة عربية مهددة من الداخل والخارج وبالتالي اكثر استعدادا لقبول ما يعرض عليها «...» وبالرغم من الاخطار التي قد تفتحها هذه الاستراتيجية على العالم الان فان الولايات المتحدة مستعدة لغض النظر عن هذه الاخطار لان للموضوع يطال زعامتها لحلف الاطلسي والبحث عن دور جديد للحلف، يضمن استمرار هذه الزعامة والحاجة اليها وعلاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل.

ويستخلص الباحث ان ياسرعرفات قد لعب ن دون قصد دور «مخلب القط» في اللعبة الكبرى الامريكية للسيطرة الجغرافية والسياسية على الشرق الوسط، اما اسحق رابين الذي يبدو ان دوره اكبر لان اسرائيل جزء اساسي من اللعبة الامريكية وسيكون لها دور عسكري اذا دعت الحاجة ويطالب به الباحثون المحسوبون عليها وستقبض ثمنه في فتح المنطقة للسيطرة الامريكية سياسيا وعسكريا واقتصاديا»

اين العرب من هذه المخططات؟ وهل سيرتفعون الى مستوى التحدي؟، يقينا ان اي مخطط يمكن احباطه. غير ان المخططين للسيطرة على المنطقة يعرفون ان افضل سلاح عندهم هو عجز العرب عن الاتفاق لا اكثر ولا اقل. والكلام للباحث.



انخفاض جديد في سعر الدينار العراقي

سجل الدينار العراقي هبوطاً تاريخياً مقابل الدولار، حيث انخفض للمرة الاولى عن مستوى المئة دينار مقابل الدولار ويلغ سعر الدولار ١٠٥ دنانير في السوق السوداء، مقارنة بـ ٩٥ ديناراً للدولار في أيار الماضي.

ويقول متعاملون في بغداد ان الدينار مستمر في الهبوط لعدم وجود مؤشرات إلى ان الامم المتحدة سترفع او تخفض الحظر التجاري عام ١٩٩٠.

ومع هبوط الدينار واصلت اسعار السلع الرئيسية في الارتفاع، واكد محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي ان الحكومة ستستمر في نظام الحصص التموينية المدعومة رغم المصاعب التي تواجهها.

في الاسواق اسماك فاسدة

التموين: ليست مسؤوليتنا
الصحة: نتلف الفاسد ولا نكتشفه

قالت مصادر مسؤولة في وزارة التموين أنها غير معنية بسلامة المواد التموينية، ومن ضمنها «الأسماك» الفاسدة الموجودة في الأسواق، في حين أكدت الرقابة الصحية في إتصال «للأهالي» أن دور الرقابة الصحية هو إتلاف الفاسد من الأغنية، وليس اكتشافه.

وغالباً ما يستورد «السمك» من أسواق الخليج، وتقول مصادر المختبرات أن «فساد» «السلعة» له علاقة بامتداد فترة «التخزين» قبل طرحه بالأسواق.



وقد اشتكى عدد من المواطنين من وجود عفن ذو رائحة كريهه في بطن السمك خاصه من نوع السمك مقطوع الرأس.

وهذه ليست الحالة الاولى التي يكتشف فيها وجود كميات من السمك الفاسد داخل السوق الاردني ومن نفس النوعية.

على خلفية قضية مؤتة:

ثلاث قضايا ضد الأهالي

بلغ عدد القضايا التي رفعت على جريدة الأهالي - حتى كتابة هذا الخبر - ثلاث قضايا حق عام.

القضية الأولى كانت بتهمة نم السلطة القضائية والتشكيك بحيادية محكمة أمن الدولة وتم فيها توقيف الزميل رمضان الرواشده وحركها مدعي عام أمن الدولة.

القضية الثانية رفعتها دائرة المخابرات العامة بسبب المقابلة التي نشرتها الأهالي مع السيدة حميدة عسكر شقيقة أحد المتهمين بالقضية وتم توقيف الزميلين جميل النمري وبسام بدارين حيث أفرج عنهما بكفالة بنفس اليوم.

ويوم السبت الماضي أوقف الزميل رمضان الرواشدة مجدداً مدة أربعة عشر يوماً بسبب قضية ثالثة رفعتها دائرة المخابرات على أول تغطية كتبها الزميل الرواشدة عن قضية معتقلي مؤتة وذلك بتهمة «الإساءة الى الأجهزة الأمنية» وقد خرج الزميل في نهاية اليوم بكفالة مالية مقدارها ٥٠٠ دينار.

ويبقى أن نقول: انها مهنة المتاعب ويا ما سنرى في أروقة المحاكم ولدى المدعين العامين من قضايا ما دمنا مدافعين عن حقوق الانسان والحريات العامة.

هكذا من الأصل

قراءة في الانتخابات قبل الاسبوع الأخير
صورة مجلس النواب على ضوء الصوت الواحد

نهاد ابو غوش

كيف [illegible] صورة مجلس النواب القادم على مسافة أسبوع [illegible] يوم الاقتراع. وبعد أن فعل [illegible] الانتخابات فعله وانجلت [illegible] معطيات المعركة الانتخابية؟

هل نجحت القوى الاجتماعية والسياسية في تكييف نفسها وشعاراتها وبرامجها مع استحقاقات القانون الجديد وكيف جرى ذلك، أم بالتصادم مع القانون الجديد أم باستثمار بعض جوانبه أم بتجنب الوقوع في شراكه؟

قانون «الصوت الواحد للناخب الواحد» وجه ضربة لإمكانية نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني الحديث القائم على التعددية السياسية والفكرية ودولة المؤسسات والقانون وأعاد ضخ الحياة في عروق مؤسسات مجتمع ما قبل الدولة / الشعب باعتبار العشيرة / القبيلة هي الشكل الرئيس للتنظيم الاجتماعي [illegible] سائداً وباعتبار هذه [illegible] القبيلة وحدة اجتماعية [illegible] ومنغلقة الى جوار، أو بالتناقض مع، وحدات أخرى


الفايز: هل يكون مفاجأة الدورة

كاملة ومستقلة وقائمة على وحدة الدم.

القرار الحكومي حاول القفز عدة عشرات من السنين الى الوراء (لنقل اربعين سنة باعتبار إقرار الدستور هو لحظة ميلاد الدولة الحديث) وتوظيف هذه القفزة لصالح الملمة واحياء تحالفات سياسية فوقية أصابها الوهن خلال العقود الماضية، استعداداً لخوض مرحلة جديدة تتطلب أعلى درجات السيطرة والاحكام على الوضع الداخلي. إذن يحاول الحكم اجتياز فحص الديمقراطية الذي يبدو أنه فحص إجباري وفق متطلبات النظام الدولي والاقليمي الجديد. ودن المغامرة بإطلاق تفاعلات واستحقاقات العملية الديمقراطية على اتساعها.

ولكن ... هل ينجح القرار الحكومي في شطب وقائع ومتغيرات اجتماعية وسياسية حصلت على الأرض خلال العقود الماضية أدت وتؤدي الى تفتيت القاعدة الاجتماعية للتحالفات السياسية التي كانت قائمة في الأربعينات والخمسينات وبالتالي الى الاخلال بشروط التحالف السياسي المريح بين اقطاب الارستقراطية العشائرية والبيروقراطية الحكومية وعناصر الرأسمالية التجارية ووكلاء رأس المال الأجنبي؟

ومجاراة لسياسي المعاقل العشائرية التقليدية يجد بعض سياسيو المدن أنفسهم، بعد أن أصبح القانون نافذاً، في حاجة الى استحضار وتجميع بقايا أصولهم وانتماءاتهم العشائرية والعائلية حتى لو تعرضت هذه الأخيرة الى نكبات تاريخية كما حصل مع المجتمع الفلسطيني الذي تدمرت بناه الاجتماعية التقليدية بفعل النكبة الوطنية أكثر مما بفعل التطور الاجتماعي والاقتصادي المدني.

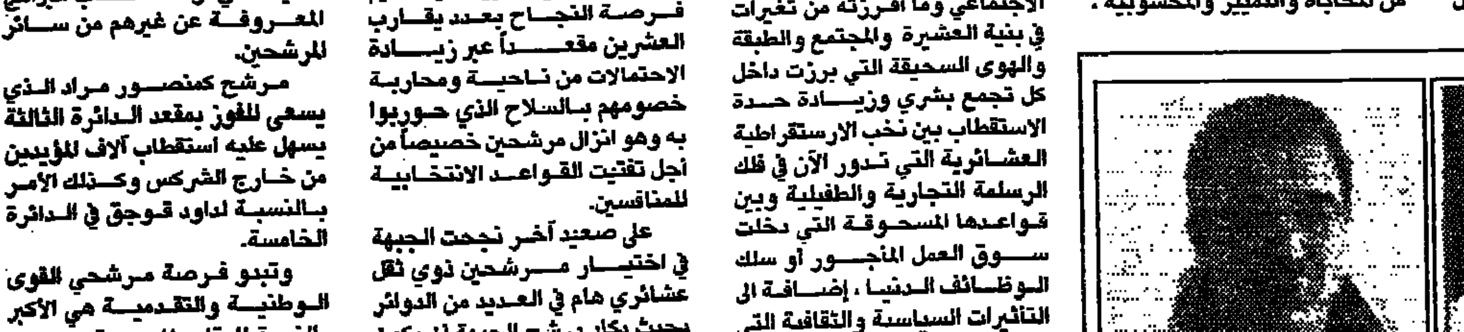
وحدة الصف .... ضد من؟

وهكذا مع بدء الحملة الانتخابية استعرت في معظم الدوائر الانتخابية حمى تجييش مشاعر وغرائز الانتماءات العشائرية والقبلية والطائفية والاقليمية والعرقية. وأنت لا تعدم في أية صحيفة يومية عدا عما تجده في البيوت والدواوين والشوارع نداءات تدعو أبناء العشيرة أو القرية الى التعاضد والتكاتف ووحدة الصف وكأنهم سائرون في حملة عسكرية لمواجهة خطر خارجي الذي هو ليس أكثر من مرشح لعائلة أخرى.

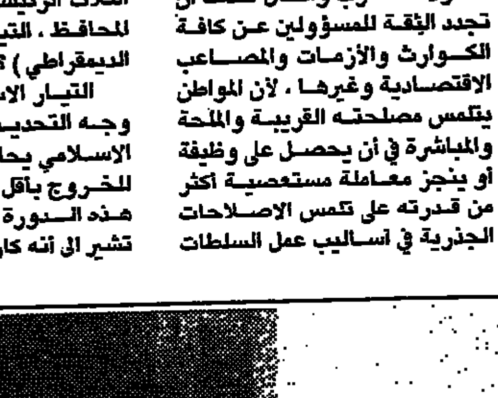
ولا يخلو الامر من مفارقات عجيبة، ذلك أن مرشح العشيرة، الذي يقتصر خطابه على النداء الى وحدة الدم، يجد نفسه مضطراً بحكم ضرورات الحملة الانتخابية الى مخاطبة سائر ناخبي دائرته فلا يجد سوى بعض النداءات المفرطة في عموميتها، ولعل هذه النداءات العامة تساعد معاوني المرشح، وبعض مقاولي الأصوات على استقطاب أصوات بعض الغلابى ممن يبدون استعدادهم لمنح صوتهم مقابل أي خدمة بسيطة أو حتى مجرد وعد يمثل هذه الخدمة.

مكافأة المحسوبية

التجارة الأكثر رواجاً في الدعاية الانتخابية كانت التغني بالخدمات والمكاسب التي حققها المرشح لدائرته الضيقة، أي مقدار قيام هذا المرشح عند اضطلاعه بمسؤوليته أو وزارته بمحاباة دائرته الضيقة على حساب دائرة الوطن، وبدل أن تقوم الدوائر القضائية المختصة باستدعاء ذلك المرشح لمحاكمته بتهمة الاخلال بأمانة المسؤولية يقدم هذا المرشح أوراق اعتماده لناخبيه طالباً منهم مزيداً من الثقة من أجل مزيد من المسؤولية ومزيد من المحاباة والتمييز والمحسوبية.


ارشيدات والروابدة: خدمات لدائرة اربد

وهنا تكمن خطورة تحويل مجلس النواب من مجلس يمثل الشعب بأسره ويراقب أداء الحكومة ويسن التشريعات الى مجلس «مبعوثان» عثماني يقوم كل مندوب بتقديم عرائض بمطالب دائرته الى الحكومة التي تصبح فوق الشعب وفوق المجلس وفوق المحاسبة والمساءلة. وهكذا بدلاً من إصلاح الجهاز الحكومي وتعميم الخدمات بعدالة يجري تشجيع بقاء الحال على حاله وترغيب الناخبين بانتخاب من هو أكثر قرباً من الحكومة وأوثق صلة وأقدر لكي يتوسط «ويمون» على الحكومة.


الشيخ احمد حسين امام مسجد ابو قاعود

ولا نستغرب والحال كذلك أن تجد الثقة للمسؤولين عن كافة الكوارث والأزمات والمصاعب الاقتصادية وغيرها، لأن المواطن يتلمس مصلحته القريبة والملحة والمباشرة في أن يحصل على وظيفة أو ينجز معاملة مستعصية أكثر من قدرته على تلمس الاصلاحات الجذرية في أساليب عمل السلطات الثلاث والعلاقة بينها.

وبالعودة الى سؤال طرحناه في مقدمة المقالة، يبدو من الصعب بل من المستحيل تطويع الواقع الاجتماعي وكل ما يعتمل فيه من مؤشرات سياسية لكي ينسجم قسراً مع القوالب التي تريدها الحكومة.

فاربعون عاماً من التطور الاجتماعي وما افرزته من تغيرات في بنية العشيرة والمجتمع والطبقة والهوى السحيقة التي برزت داخل كل تجمع بشري وزيادة حدة الاستقطاب بين نخب الارستقراطية العشائرية التي تدور الآن في فلك الرسلمة التجارية والطفيلية وبين قواعدها المسحوقة التي دخلت سوق العمل المنجور أو سلك الوظائف الدنيا، إضافة الى التأثيرات السياسية والثقافية التي تبرز داخل العشيرة الواحدة دعاة للتغيير والتجديد وتعي مصالحها في إطار أوسع من إطار العشيرة الضيق.

وهكذا يصبح موضوع اجماع العشيرة أو القرية أو البلدة ضرباً من الخيال إلا في أحوال نادرة جداً حين تكون العشيرة صغيرة جداً حيث لا مكسب جدياً في اجماعها، أو حين تنحصر المنافسة بين مرشح قوي متنفذ وآخر ضعيف.

مشاركة القوى السياسية المنظمة

وبالطبع لا يمكن القول أن مجموع سكان الأردن يساوي مجموع العشائر القاطنة في أراضيه، فثمة عشرات ومئات الآلاف من السكان من مجاميع الأسر الصغيرة والمتوسطة والمهاجرة من دوائرها الأصلية مما يوفر على الدوام جمهوراً واسعاً تستقطبه البرامج الانتخابية السياسية أو الخدمية، كما أن الأحزاب والقوى السياسية المنظمة منبثقة من مجتمعها بكل خصائصه السكانية ومن الطبيعي أن تتمكن من تكييف مشاركتها مع تطورات القانون الى حد كبير، لذلك لن تكون معادلة الانتخابات على شكل: قوى سياسية منظمة في مواجهة مرشحين عشائريين بل ستكون مزيجاً شديد التداخل من العوامل السياسية والفكرية والاقليمية والعشائرية.

ما هي حظوظ القوى السياسية المنظمة في الوصول الى قبة البرلمان، وبشكل أدق ما هي فرصة التيارات الثلاث الرئيسية (التيار التقليدي المحافظ، التيار الاسلامي، التيار الديمقراطي)؟

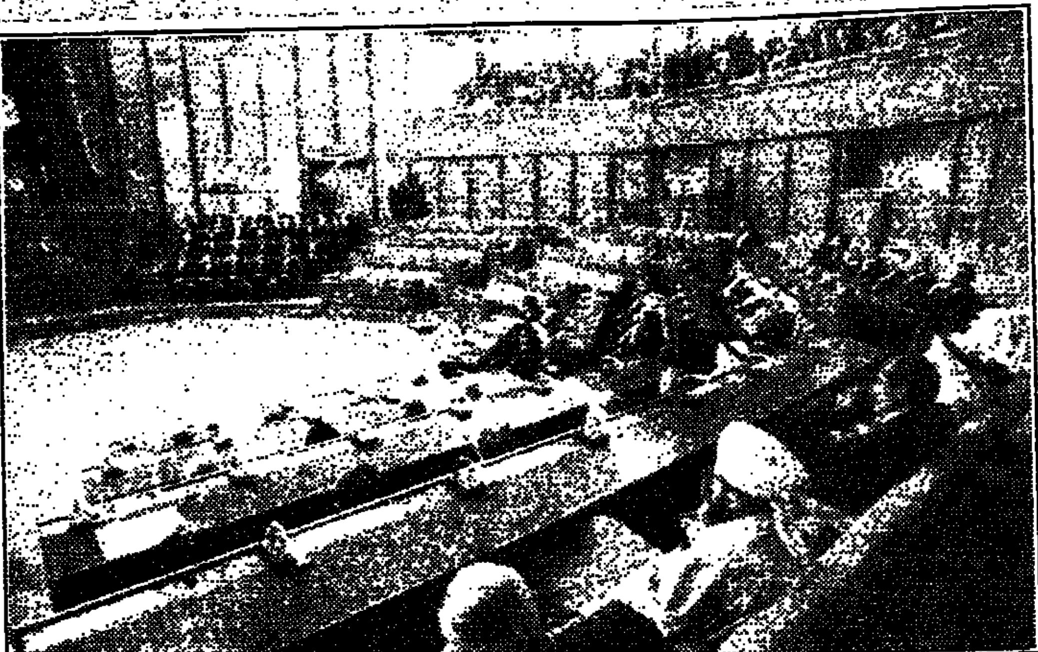
التيار الاسلامي المنظم وعلى وجه التحديد حزب جبهة العمل الاسلامي يحاول تنظيم صفوفه للخروج بأقل الخسائر الممكنة في هذه الدورة لا سيما وأن الدلائل تشير الى أنه كان الأكثر استهدافاً من تطبيق القانون الجديد، مرشحو الجبهة يواجهون بالاضافة الى سلاح القانون وسلاح منع المهرجانات الجماهيرية (ثم تقييدها) سلاحاً جديداً يصب في صالح خصومهم، وهو نزول عدد كبير من المرشحين الاسلاميين المستقلين، من أئمة المساجد وغيرهم، الذين سينافسون مرشحي الجبهة في كل حارة وشارع من الدوائر الانتخابية المختلفة، ويتضح أن للجبهة تكتيكها المدروس متعظين من الدورة الماضية ومن تشابكات الدورة الحالية، ففي الدورة الماضية أنزلوا ٢٦ مرشحاً في سبع عشرة دائرة انتخابية (لم يستثنوا سوى دوائر بدو الوسط والجنوب ودائرة الرمثا وبني كنانة، ويبدو أن هدف هذا الرقم الكبير نسبياً هو تعظيم فرصة النجاح بعدد يقارب العشرين مقعداً عبر زيادة الاحتمالات من ناحية ومحاربة خصومهم بالسلاح الذي حوربوا به وهو انزال مرشحين خصيصاً من أجل تفتيت القواعد الانتخابية للمنافسين.


التجمع الديمقراطي: فرصة لحضور اكبر

على صعيد آخر نجحت الجبهة في اختيار مرشحين ذوي ثقل عشائري هام في العديد من الدوائر بحيث يكاد مرشح الجبهة أن يكون مرشح العشيرة الرئيسي أو الوحيد لكنهم من جهة أخرى باتوا عاجزين عن التأثير على نتائج المقاعد المسيحية كما حصل في الدورة السابقة إضافة الى عجزهم عن اسناد مرشحين مقربين عبر منحهم جزءاً من التأييد لتفضيلهم على مرشحين آخرين.

المرشحون التقليديون وإخفاء الهوية الحزبية

القانون الجديد شكل غاية المنى بالنسبة لممثلي التيار التقليدي المحافظ سواء كانوا من زعماء العشائر التقليديدية أو ممن استزعموا بحكم مناصبهم ومواقعهم التنفيذية. وينطبق الحال الى درجة معينة على بعض ممثلي البرجوازية الكبيرة في المدن ممن ترك لهم غياب سطوة القوى المنظمة الكبيرة هامشاً واسعاً للحركة في أوساط كانت سابقاً تذوب في بحر التيارات الكبيرة.


لوحة ستشهد تغيرات كثيرة

ورغم اعتراف الجميع نظرياً بأن التعددية السياسية والحزبية هي الترجمة العملية لديمقراطية الحياة السياسية. فقد ضاعت هذه الحقيقة أمام ضغوط واستحقاقات العملية الانتخابية ولجأت جميع احزاب الوسط الى تعويم مشاركة أعضائها في الانتخابات ونجد مثالاً على ذلك السيد عبد الهادي المجالي الأمين العام لحزب العهد الذي يخوض الانتخابات بوصفه ممثلاً لعشيرة المجالي. وكذلك فعل جمال المعلواني الذي اندمج بحزب العهد منذ فترة ولكنه يعلن عن نفسه مرشحاً للشباب الاسلامي، أما المهندس حماد أبو جاموس وهو عضو قيادي في حزب المستقبل فيخوض الانتخابات بوصفه مرشحاً لعشائر الدعجة مع أن هذا التمثيل ينافسه عليه مرشحان آخران من نفس العشيرة (راشد البرايسة، خالد القناوي)، عبد الرؤوف الروابدة أمين عام حزب اليقظة يخوض الانتخابات معتمداً على بلدته الصريح وعلى شبكة علاقاته وخدماته للدائرة، مضفي حميمات عضو قيادي في حزب التقدم والعدالة أيضاً يخوض الانتخابات دون إشارة أو تركيز على خطة السياسي والفكري.

وتحاول العشائر المسيحية أن تجمع على مرشحي اجماع دون جدوى. فقد فشلت جميع الجهود في الوصول الى مرشح اجماع عشائري في مادبا وصعد نتيجة ذلك خيار المرشح الحزبي والديمقراطي تحديداً.

وفي عموم الدوائر الانتخابية ينازع كل مرشح للحصول على الحصة الأكبر من قاعدته العشائرية ويتنافس الاسلاميون مع اليساريين مع التقليديين، ويتنافس هؤلاء فيما بينهم، ويتنافس أبناء العشيرة الواحدة أيضاً فيما بينهم دون أن يكون لتنافسهم دائماً وجهة سياسية أو برنامجية، ففي دوائر عمان الأولى والثانية يخوض عشرات المرشحين من مختلف الاتجاهات والقوى والعشائر. أما في الثالثة فتكاد الظاهرة العشائرية أن تكون في حدها الأدنى بينما تبرز في الرابعة والخامسة في حدها الأقصى، ففي الخامسة يتنافس سبعة مرشحين من (عباد) وخمسة من العجارمة وعدد آخر من (العدوان) واللوزيين....الخ

بينما يبلغ التفتت العشائري أوجه في محافظة الزرقاء داخل كل عشيرة من عشائر بني حسن وينطبق الأمر بدرجات متفاوتة على معظم المحافظات والألوية.

مقاعد الأقليات

يبدو الصراع على مقاعد الأقليات أكثر وضوحاً هذه المرة من المرات السابقة، لا بسبب انعدام تأثير العوامل الطائفية والعشائرية ولكن وبشكل رئيسي بسبب تحييد الجزء الأكبر من جمهور الناخبين من التأثير على مقاعد الاقليات بحيث ستكون القاعدة الانتخابية الرئيسية لكل مقعد من هذه المقاعد هي الجمهور المعني. ومما يساعد على حسم المسألة مبكراً قدرة كل مرشح على تجيير أصوات مؤثرة من خارج نطاق جمهور الأقلية المعني وهذا بحد ذاته سيساهم في تعزيز فرص نجاح المرشحين ذوي الانتماء السياسي أو أصحاب البرامج المعروفة عن غيرهم من سائر المرشحين.

مرشح كمنصور مراد الذي يسعى للفوز بمقعد الدائرة الثالثة يسهل عليه استقطاب آلاف المؤيدين من خارج الشركس وكذلك الأمر بالنسبة لداود قوجق في الدائرة الخامسة.

وتبدو فرصة مرشحي القوى الوطنية والتقدمية هي الأكبر بالنسبة للمقاعد المسيحية، حيث لا تنافس مع مرشحي جبهة العمل الاسلامي وثمة قدرة كبيرة على حشد تأييد هام من المخيمات والتجمعات القروية.

التيار الثالث

«رب ضارة نافعة»، فرغم إجماع القوى والشخصيات الديمقراطية على مضار ومثالب القانون الحالي، واتحادها على مواجهته، إلا أن القانون ترك لها فرصة المنافسة الجدية على مقعد واحد على الاقل في معظم الدوائر الانتخابية وعلى مقعدين أو أكثر في الدوائر الكبيرة أو التي بها تمثيل للأقليات، والسبب أن القوى الديمقراطية اثبتت أنها قادرة على جمع ما يتراوح بين ٢٠-٢٥ بالمئة من أصوات الناخبين. لكن هذه النسبة لم تكن كافية لانجاح أي مرشح في الدورات السابقة إذا حاز غيره على أكثر من ثلاثين بالمئة من أصوات الناخبين، وفرصة نجاح التيار الوطني الديمقراطي مشروطة بتحقيق درجة كافية من التوحد على مرشحي اجماع وهو أمر كان متعذراً في الدورات الماضية لكنه أصبح قريب المنال بعد اتفاق حزبي حشد والوحدة الشعبية على القائمة التقدمية الموحدة. وباستثناءات قليلة فإن الأحزاب اليسارية الأخرى أعلنت مرشحين في دوائر أخرى مكملة لدوائر القائمة التقدمية الموحدة مثل السيدين عيسى مدانات في الكرك ومصطفى شنيكات في البلقاء، وحزب البعث له مرشحون أو أصدقاء في دوائر الطفيلة والمفرق وجرش، بينما حشر الحزب الشيوعي الأردني نفسه في دوائر صعبة يتنافس فيها مع مرشحين ديمقراطيين آخرين أو مع الاسلاميين (الثالثة، مادبا، اربد) واكتفى التقدمي الديمقراطي

الطلواني: شباب اسلامي ام عهد

بمرشحه نزار الكايد في الثانية.

وإضافة الى مرشحي الأحزاب يخوض عدد من المرشحين المستقلين المحسوبين على الاتجاه الوطني الديمقراطي الانتخابات في دوائر أخرى أمثال السادة فارس النابلسي ومنصور مراد وفخري قعوار في الدائرة الثالثة، وعبد الرحمن القطارنة في الدائرة الرابعة، وهاشم غرايبة في أربد وهو مرشح لاجماع لعشائر الغرايبة وقراها، والنائب السابق عبد الكريم الدغمي في المفرق وسمير حباشنة وياسين الطراونة في الكرك، وأكرم كريشان في معان، ومحمد العوران في الطفيلة.

وقد تحمل انتخابات عام ٩٣ مفاجآت غير متوقعة لواضعي القانون عبر اختراق أهم المعاقل العشائرية من قبل مرشحين يحملون لواء التغيير كالمرشح الشاب فهد حاكم الفايز الذي يخوض الانتخابات في دائرة بدو الوسط عبر برنامج ملفت للانتباه.

بعد هذا السرد يبدو لنا أن التيار الاسلامي سيحافظ على حصة مقاربة لحصته في الانتخابات الماضية، والتيار الديمقراطي مرشح لايصال كتلة ذات وزن نسبي مؤثر. أما الحكومة التي لم تعلن عن مرشحين لها فسوف يبادر عدد كبير من الناجحين من التيار التقليدي والوسط الى الانضمام لخطها السياسي والبرنامجي بمجرد وصولهم الى قاعة البرلمان.

عشرات ملايين الدولارات تصب في الحملة الانتخابية

عمان - أ ف ب - من سعد حتر: فناجين القهوة العربية دوارة، بينما ترتفع وتيرة السجالات السياسية والتنظيرات الاقتصادية داخل بيت الشعر الذي انتصب بين البنايات، ضمن التحضير للانتخابات التشريعية المقررة في ٨ من الشهر الحالي والتي قدرت تكاليفها الاجمالية بـ ٥٤ مليون دولار.

وعلى شاكلة هذه المضافة اقيمت في مدن وقرى الاردن منذ أطلاق الحملات الدعائية قبل ٢٥ يوما عن موعد الاقتراع، عشرات البيوت التقليدية التي اضحت مراكز ادارة الحملات الانتخابية لنحو ٥٥٠ مرشحا موزعين على ٢٠ دائرة.

انه موسم الانتخابات. ليالي الريف اضحت قصيرة، وساعات التزاور وصلة الرحم تمتد الى فجر اليوم التالي. اما في المدن فيصل المرشحون الليل بالنهار في محاولة لاستقطاب اكبر قدر من الاصوات تؤهلهم لدخول قبة البرلمان.

ويبقى العامل الاقتصادي الاهم في ايصال صوت مشروع النائب الى القاعدة الجماهيرية.

ويقدر سميح المعايطة رئيس اللجنة الاعلامية لمرشحي جبهة العمل الاسلامي معدل ما ينفقه المرشح بنحو ٧٥٠٠ دولار، وهي تندرج في خانة ضيافة القهوة التقليدية والإعلانات اضافة الى رسوم الترشيح وهي ٧٥٠ دولارا، ويمكن ان يصل الرقم في بعض الاحيان الى ١٠٠٠٠٠ دولار للموسرين في حال اقامة مادبة يومية ونشر اعلانات براقة مع تجنيد اعداد ضخمة من المؤازرين.

والى ذلك يلفت المعايطة الى ان بعض المرشحين يدفعون ٧٥ دولاراً للصوت الواحد من اصوات الناخبين. ويشارك المعايطة في هذا الانتقاد النائب السابق فخري قعوار احد مرشحي منطقة عمان. لكن قعوار يؤكد ان ثمن الصوت الانتخابي وصل الى ١٥٠ دولارا في احدى دوائر العاصمة الانتخابية.

المرشح جميل النمري، رئيس تحرير جريدة الاهالي الاسبوعية، الذي يخوض المعركة الانتخابية عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» في اربد يؤكد ان مصاريفه «المتواضعة» في حملته الانتخابية لن تتجاوز ٧٥٠٠ دولار، اما مرشح دائرة البلقاء عوني البشير فتوقع انفاق قرابة ٢٠ الف دولار.

وتقدر صحيفة «الاسواق» الاقتصادية اليومية بـ ٥٤ مليون دولار مجمل تكلفة الحملات الدعائية لاول انتخابات على اساس التعددية الحزبية منذ ٣٧ عاما.

محلات الحلويات تعمل باقصى طاقاتها، واسعار الخراف ضربت رقما قياسيا بعد ازدياد الطلب عليها لتحضير «المنسف» الطبق الاكثر شعبية في الاردن. ويقول احد القصابين ان سعر الخروف تضاعف منذ بدء الحملة الانتخابية ليصل الى اكثر من ١٥٠ دولارا.

وهكذا يدخل كرم الضيافة وعرض «الولايم» في صلب مخططات المرشح الانتخابية بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية او الاقتصادية. كذلك اسهمت الحملات الدعائية في تشغيل بعض العاطلين عن العمل كـ «بطانة» للمرشحين. فساعد ذلك مرحليا على تخفيف حدة البطالة التي تقدر رسميا بـ ١٤٪ من القوى العاملة. ويقول ماجد عبدالعزيز انه يتلقى ١٥٠ دولارا شهريا لقاء قيادة مركبة احد المرشحين اضافة الى مساعدات عينية ومادية ووعد بتسهيل قبول اخيه في احدى الجامعات.

لكن بالقياس الى الانتخابات السابقة التي كانت الاولى في البلاد منذ ٢٢ سنة يبقى زخم الدعاية بطيئا واساليب التواصل مع الجماهير محدودة فقد منعت الحكومة اقامة مهرجانات شعبية في الهواء الطلق ويقول مسؤولون ان الحظر شمل ايضا استخدام طائرات خفيفة لإلقاء المنشورات الانتخابية، وذلك في محاولة لتوفير المساواة بين المرشحين بغض النظر عن حجم محافظهم.

الحكومة من جهتها تنزع الى الحياد وعدم التدخل لصالح او ضد اي من المرشحين، بحسب ما اكدت مصادر مأذونة التي لفتت الى منع استخدام الاذاعة والتلفزيون الرسميين في الحملات الدعائية، لكن احد الاعلانات الرسمية على الشاشة الصغيرة يخاطب المواطنين في محاولة لحثهم على ممارسة حقهم الانتخابي ويتساءل الاعلان من سيجلس تحت قبة البرلمان؟ هم يقررون مستقبلكم فقرروا انتم من هم.

«شبيلات» يطمئن على وضع «النمري»

إتصل السيد «ليث شبيلات» بـ«الاهالي» للاطمئنان عن وضع الاستاذ رئيس التحرير «جميل النمري» في الانتخابات القادمة، مبدياً اهتمامه بوضع النمري الانتخابي.

وقال شبيلات: انه لاينسى مواقف صحيفة «الاهالي» ورئيس تحريرها السيد «النمري» تجاه قضايا الحريات العامة في البلاد، واثناء اعتقال النائب شبيلات.

وتمنى شبيلات «للنمري» وافر الحظ بالنجاح في الانتخابات النيابية العامة، مع زملائه الوطنيين في الاردن، بالشكل الذي يضمن تكريس الديمقراطية والتعددية السياسية في «البلاد».

تأييد

بعث السيد ربحي شتات رئيس الجمعية الفلسفية الاردنية ورئيس اللجنة التحضيرية للاتحاد العالمي للكتاب والمفكرين العرب برسالة إلى الاستاذ بسام حدادين مرشح حشد عن دائرة الزرقاء قال فيها:

يسرني وأنا اتذكر في هذه الايام وقفتكم الشجاعة الى جانبي في محنة الاعتقال التي تعرضت لها في مثل هذه الايام من العام الفائت.

ان اعلن عن مؤازرتي لكم في حملتكم الانتخابية من اجل اعادة وصولكم للبرلمان القادم وذلك في سبيل خدمة جماهير الشعب العربي في الاردن والدفاع عن حقوق المستضعفين من ابناء هذه الامة.

مهرجان للقطارنة

يعقد الساعة الثالثة من مساء غد الثلاثاء مهرجان انتخابي للمرشح الوطني عبدالرحمن القطارنة المرشح عن الدائرة الرابعة في عمان وسيشارك النائب السابق ليث شبيلات في هذا المهرجان ويحظى السيد القطارنة بدعم واسع من عشيرته والقوى السياسية في دائرته.

تعليق

الحكومة لا «تعد للعشرة»!!

● اسامة الرنتيسي

حكومتنا «وهي على كل الاحوال رشيدة»!! تفعل عكس مايشاع دائماً نحوها.

وما يشاع دائماً نحوها، يؤكده بعض المطلعين انه ثمرة من ثمرات جهات ما، ترسم خطوط وسياسات البلد. فعندما ترغب الحكومة باتخاذ اي قرار، تقوم هذه الجهات بجس نبض الشارع عن طريق نشر احاديث او اقاويل عن رغبة الحكومة بفعل كذا وبالتالي يتم مناقشة هذه الاحاديث عبر المجالس الخاصة والصالونات الشخصية وما يلبث ان ينتقل للصحافة.

ولناخذ الانتخابات النيابية وما رافقها من متغيرات مثالاً على ذلك:

في البدء تنوع الحديث حول احتمالات ان تجري هذه الانتخابات في موعدها او هل سيتم التمديد للمجلس النيابي السابق لمدة عام او عامين، وبعد اخذ ورد حسم الموضوع باتجاه اجراء الانتخابات.

وبعد ذلك بدأ الحديث حول القانون، هل سيطرأ عليه تعديل ام يبقى على حاله. وتنوع الحديث مرة اخرى، واخذ اتجاهات متطرفة، بان تفكير الحكومة مرتبط بمدى الاتفاق مع التيار الاسلامي والخوف من ان يحصد مقاعد البرلمان.

وبدأت الاقاويل ان هناك اتفاقاً بين الحكومة والتيار الاسلامي على نسبة معينة من المقاعد لاتتجاوز (١٥) مقعداً، واتضح بعد ذلك ان هذا لم يحدث ابداً.

وبعد ان اقر نظام الصوت الواحد للناخب الواحد كثر الحديث حول هذا الموضوع، بان نظام الصوت الواحد ضربة للتيار الاسلامي تحديداً!!

واخيراً، وبعد اقرار القانون الجديد، اخذ الحديث مجرى اخر، وهو ان الحكومة ستعمل ما بوسعها لتحجيم التيار الاسلامي. وجاء قرار منع للمهرجانات الانتخابية ونقل بعض الموظفين من مراكز عملهم ليدعم هذا الحديث.

ومرة اخرى تفعل الحكومة «الرشيدة» عكس ما يشاع حولها. فتقوم اجهزتها الامنية باقتحام مبنى حزب جبهة العمل ويبطل القضاء قرار وزير الداخلية حول المهرجانات، ويكسب التيار الاسلامي دعاية اعلامية مجانية على حساب الحكومة التي نصحها عديد من الليبراليين القريبين منها ان «تعد للعشرة» قبل ان تقدم على شيء من هذا القبيل، لانها تطبخ طبختها وفي النهاية تحصد الحصى.

منصور مراد:

على الاحزاب والقوى الوطنية تجسير الفجوة بينها وبين الجماهير



طالب السيد منصور مراد مرشح الدائرة الثالثة «محافظة العاصمة» بحماية الديمقراطية وتجسير الفجوة بين كل الوطنيين الديمقراطيين والجماهير، جاء ذلك خلال لقاء نظمه مراد في مقره الانتخابي مع عدد من الاعلاميين.

واكد على ان هناك تراجعا ملموسا في الاداء الديمقراطي، تمثل في التدخل الجاري في النقابات وخصوصا العمالية.

واشار الى المخاطر الناجمة عن اتفاق غزة ـ اريحا، والاتفاق الاردني الاسرائيلي، وطالب بجبهة قومية تقدمية اسلامية للوقوف في وجه التطبيع وكل القرارات الناجمة عن الخلل في الأداء الحكومي.

الأردنيون في الخارج والحق في التصويت

يتساءل عدد كبير من المواطنين الاردنيين الموجودين خارج الأردن لماذا لا يحق لهم التصويت في الانتخابات النيابية ، وهذا سؤال مشروع : حيث يتواجد عشرات الآلاف من الاردنيين في الخارج وحيث يوجد للأردن سفارات وقنصليات فلماذا يظلوا محرومين من المشاركة في العملية الانتخابية.

الدول الأوروبية عادة تفتح سفاراتها في الخارج أبوابها لتسجيل أسماء مواطنيها في تلك البلدان ليصار فيما بعد الى تمكنهم من الادلاء بأصواتهم سواء في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية. ويمكن لهؤلاء أن يخيروا في أية دائرة يسجلون ثم يصوتون.

هذه القضية ما زالت الحكومة مقصرة في معالجتها وهي بذلك تحرم عشرات الآلاف من الأردنيين من حق التصويت الذي كفله الدستور!!

مهرجانات لناس وناس

في الوقت الذي أعلن فيه وزير الداخلية عن منع المهرجانات الإنتخابية العامة حفاظاً على السلامة العامة وهذا هو السبب الظاهر فقط ، وذلك قبل أن تصدر محكمة العدل العليا قرارها بنقض قرار الوزير فقد سمح للدكتور علي الفقير الوزير السابق والمرشح الحالي عن الدائرة الأولى بإقامة مهرجان انتخابي في منطقة ماركا . في ذلك المهرجان حدثت مشادة بين الفقير وأحد منافسيه ، وكان حاضراً المهرجان ، مما أدى الى صدام بين ذلك المرشح ومؤيدي الفقير ، والنتيجة كانت تكسير بعض الكراسي وتحويل ابن علي الفقير وابن أخته الى المستشفى.

« هذا هو التكتيك الانتخابي للاسلاميين »

قيادات اسلامية تتحدث عن استراتيجية الحزب : سنتجاوز العدد السابق

● كتب باسم القيسي

أدى الاسلاميون « بتميز » لعبتهم الانتخابية هذه المرة ، إبتداء من شعارهم القديم الذي اكدوه بكلمة « نعم » ، وانتهاء باستثمارهم « للأزمة » التي « خلقتها » الحكومة بعدما أعطوا انطباعاً بأنها تستهدفهم.

وحتى بعد تحصيلهم قراراً قضائياً بإقامة المهرجانات الانتخابية ، حافظوا على « وتيرة » هجومهم على الحكومة ، حتى يحتفظوا بإيقاع « الأزمة » التي خلقتها مواجهة « مفتعلة » مع الجانب الرسمي.

فهم الان ـــ وكما يقول الشيخ حمزة منصور ، مصرون على استمرار المواجهة ، لاعادة موظفيهم ـــ أو « مبعديهم » ـ المنقولين من ملاك وزارة التربية ، في توجه يعتبره المراقبون ، استعراضاً حقيقياً لقوتهم ، وعرضاً لعضلاتهم في الشارع.

وهذا العرض يستكمل الخطة الانتخابية التي وضعها « الاخوان » بدقة قبل عدة أشهر . يقول الشيخ منصور : لقد فكرنا عند التخطيط بكل الاحتمالات ، ودرسنا كل دائرة انتخابية بشكل منفصل عن بقية الدوائر.

ويضيف : يبدو واضحاً أن هدفنا هو الاغلبية ، خلافاً لما يعتقده البعض ، ويعتقد (منصور) وقياديون آخرون أن « الاخوان » سيحققون الاغلبية ، ويقول:

أنا لا أقول أعتقد بل اقول أننا نعمل من أجل ذلك ، ونحن بإذن الله مهيأون لحصد النتائج.

ويستند « التكتيك » الانتخابي ، الاخواني على ثلاثة محاور رئيسية ، اعتمدت عليها خطة وضعت حتى قبل قانون « الصوت الواحد ».

أولاً ـ الأصيلون ـ

طرح الاخوان في قائمتهم أسماء « أصيلة » ، ستساعدها بقية العوامل والأسماء في تحقيق المقاعد البرلمانية ، وهم عبارة عن مجموعة من المرشحين الاستراتيجيين ، يعتبر الدكتور يوسف العظم أن نجاحهم مضموناً كطابع البريد وهم:

عبد العزيز جبر ، حمزه منصور ، أبو زنط ، الكيلاني ، همام سعيد ، أبو فارس ، قوجق ، علاوي ، عربيات ، خريسات ، الحاج ، أنيس ، الكوفحي ، العكور ، العموش ، التل ، عدنان المجالي ، العكايلة.

جميع هذه الاسماء اجمعت عليها عشائرها ، وتم حصر القاعدة التنظيمية في المناطق لتأييدها بشكل مطلق ، على أن يتقاسم المرشحون الذين حققوا أكثر من (١٥) ألف صوت المرة الماضية ، أصوات القاعدة التنظيمية مع مرشحين جدد (غير أصلاء) ، كما أجريت عملية تبادل ونقل دقيقة للأصوات ، لصالح بعض المرشحين في المناطق التي « يشك » في حجم أصواتها « ٥ » آلاف للكيلاني ، في الثالثة ، والفين صوت لمنصور في الثانية) كل ذلك على سبيل المثال .

ثانيا التكتيكيون

وهم (المحاربة/ سحاب ، العساف / الخامسة ، الازايدة / السادسة ، عويضة ومصالحة / البلقاء ، الريموني / جرش ، شديفات / المفرق ، الماضي / بدو الشمال ، الشريدة والخطيب / الاغوار والكورة ، العمري / إربد ، الطراونة والكساسبة وعبد الله/ الكرك ، الرياطي ، قباعة ، قرامسة/ معان) .هؤلاء سيقومون بمهمة أساسية مزدوجة هي البحث عن فرصهم في سياق ترتيباتهم غير التنظيمية ، والمشاركة بتشتيت الأصوات عن الآخرين ـ وتحديداً عن مرشحي تيار الوسط ، الحزبي ، وغير الحزبي.

وتؤكد مصادر أخوانية « للأهالي » : أن هؤلاء يستفيدون من ترتيبات « الجماعة الاسلامية » بعيداً عن حزب الجبهة ، بحيث تؤيدهم قاعدة « الاخوان » غير المسيسة المتواجدة في (مساجد ، جمعيات ، نوادي ، هيئات انسانية وطبية وخيرية تابعة للجماعة).

ولا يخفي الاخوان أن « التكتيكيون » لعبوا بشكل متوازن على الوتر العشائري ، « جمعاً » أو « تشتيتاً » ، وعلى سبيل المثال : يعتبر « المحارمة » مرشح مدينة « سحاب » الحالة بمقعد نيابي ، ويعتبر المجالي (عبد الله) من أقوى المشتتين لأصوات عشيرته ، ضد المهندس عبد الهادي المجالي ، أما مرشحو معان (قباعة ، الرياطي ، القرامسة) ، من المفترض أن يستغلوا هامش غياب الحرس القديم للمدينة (عرار ، شواري ، العظم) .

ثالثاً ـ القائمة المضافة ـ

وهم مجموعة من الاسلاميين الذين رشحهم الاخوان خارج القائمة ، ليقوموا بمهمة واحدة هي « التشتيت » عن منافسين أقوياء في عدد ضيق من الدوائر ، فالمرشح (نيب عبد الله) معروف في الأوساط الفلسطينية في الدائرة الاولى (وأحمد العوايشة) محسوب على الصوت الاسلامي الشرق أردني في نفس الدائرة ، لابعاد الصوت الاسلامي عن « الفقير » لصالح بعد العزيز جبر.

ومن المفترض أن يقوم مرشحون من داخل القائمة بنفس الدور (مثل المصالحة ، وعويضة) في البلقاء ، والخطيب في الكورة والأغوار.

بهذه الطريقة يفترض الشيخ عبد المنعم أبو زنط : أن الاسلاميين سيحققون الاغلبية ، وسيحصمون (فكي الكماشة) التي تريد السلطة والقوى الأخرى محاصرتهم بها.

ويتوقع الشيخ حمزة منصور : أن يحصل الأخوان على ما لا يقل عن (٢٨) مقعداً ، ويقول : لقد وضعنا مثل هذا الرقم في الاعتبار.

أما يوسف العظم فيعرب في حديثه « للأهالي » عن تفاؤله بتحقيق الأغلبية ، ويقول بالتأكيد سنحقق عدداً من المقاعد يتجاوز العدد السابق لنوابنا ، ومن يظن أن « الصوت الواحد » يحد من نفوذنا مخطئ ، فأنا أعتبره لصالحنا ، لأن أصواتنا قاعلتها عريضة ويمكن أن نتقاسمها.

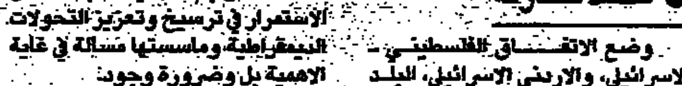
ويؤيد كل من (أبو فارس وهمام سعيد) في توقعاتهما أن الأخوان سيحصلون على عدد مساو على أقل تعديل لعدد مقاعدهم في الدورة الماضية.

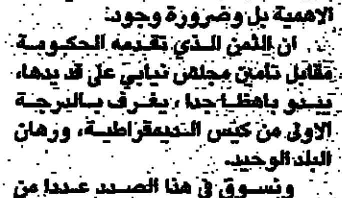
وكان الدكتور (اسحق الفرحان) قد أيد هذا التوقع بقوله : نطمح بوصول جميع مرشحينا ، ولا نتوقع أن يصل أقل من نصفهم في أسوأ التقديرات.

علماً بأن جميع القيادات المذكورة كانت قد « شككت » بنزاهة الحكومة في الانتخابات ، عندما استخدمت صيغة (إذا التزمت الحكومة بالنزاهة).



تكتيكات في مواجهة القانون





الانتخابات النيابية

شجعت المحافظة وقوى التخلف واهدرت فرصة ترسيخ تقاليد الديمقراطية والتعددية

● محمد مشارقة

وضع الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والاردني الاسرائيلي، البلد امام استحقاقات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث يقف الاردن في مواجهة تحد من نوع مختلف، تختبر فيه مقدراته وامكانياته، وصلابة نظامه، بل وكل البنية التي اقيمت وفق متطلبات واعتبارات سياسية بالدرجة الاولى، واذا صح القول ان النظام السياسي الاقتصادي الاسرائيلي قام وبني مجمل وجوده على اساس سياسي امني ، فان الاردن يشترك مع اسرائيل في الضرورة الحاسمة لاعادة هيكلة نظامه برمته ليكون مستعدا لدخول وتلبية اشتراطات المرحلة الجديدة، والمنافسة المفروضة عليه، قوامها النوعية والجودة ومحددات اقتصاد السوق الاخرى.

ولا نبالغ في استيلاد فكرة يقدمها واقع الحال وهي ان الاردن الرسمي والاهلي يستفيق متاخرا وبطيئا في مواجهة الاستحقاقات الجديدة، بل وحتى ادراك عمقها وخطورتها. ففي الوقت الذي يستوجب الواقع الجديد الذي يداهمنا، قيام ورشة عمل ضخمة في كافة الميادين لتحضير البلاد ووضعها على سكة التحولات، لجهة استثمار موقع ودور الاردن واستقراره السياسي. وتعظيم المكاسب بدل ان تكون في مجملها من الجيب الاردني دون غيره، بدل كل ذلك ينخرط الاردن وعلى كافة المستويات في مربع واحد هو الانتخابات النيابية.

فالحكومة حشرت نفسها مقدرات ونخبا في زاوية واحدة وهي تامين اغلبية برلمانية طيعة تمكنها من تمرير كافة استحقاقات المرحلة المقبلة دون معوقات جدية.

ولتحقيق هذا الهدف، جهزت كل عدتها العلنية والخفية، بدون حساب او تقدير، كامرة بذلك «وبضيق افق شديد» القاعدة الاصيلة التي حفظت البلد وامنت تماسكه واستقراره على مر العهود، وهي تمزج المرونة بالرؤية المستقبلية قادة بخيار المصلحة الوطنية وادت الى قاعدة الاتفاق والتوافق، وهي القاعدة الذهبية التي ادارتها بنجاح حتى اليوم القيادة العليا للبلاد ممثلة بجلالة الملك الحسين بما ضمن ويضمن نوعا من التوازن وحساب لمصالح كافة الاطراف، وتبدو هذه القاعدة ابتكارا اردنيا خالصا حددت اسسه وقواعده معطيات الواقع والتجربة والخبرة الطويلة في التعاطي مع المتغيرات، وليس النظريات وفلسفات الحكم المعروفة.

ولعل التجربة الديمقراطية التي دخلها الاردن متاخرا مع نهاية الثمانينات، كانت استشعارا دقيقا وحكيما لحجم المخاطر التي تنتظر الاردن ليس تطوره وحسب وانما وجوده ايضا. ولذا كان هذا الاستخلاص بات حقيقة ثابتة ، فان الاستمرار في ترسيخ وتعزيز التحولات الديمقراطية وماسستها مسالة في غاية الاهمية بل وضرورة وجود.

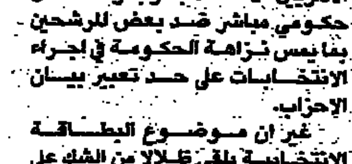
ان الثمن الذي تقيمه الحكومة مقابل تامين مجلس نيابي على قد يدها، يبدو باهظا جدا ، يغرف بالدرجة الاولى من كيس الديمقراطية، ورهان البلد الوحيد.

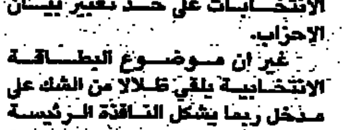
ونسوق في هذا الصدد عددا من المؤشرات يقع في مقدمتها.

* اولا: ما يتصل بنزاهة الانتخابات. لاحظت اربعة احزاب سياسية في مذكرة الى رئيس الوزراء ان الحكام الاداريين منعوا المهرجانات الخطابية لتوضيح خططهم، مما يشكل اعتداء على الحق الديمقراطي في حرية التعبير الكاملة خلال فترة حملة الانتخابات الرسمية، كما اكد مرسلو المذكرة بان نقل العديد من الموظفين بطريقة تعسفية الى اماكن بعيدة كعقاب لهم على تعبيرهم عن رأيهم في دعم بعض المرشحين يعتبر مخالفة صريحة لروح الديمقراطية واستغلالا من جانب كبار الموظفين الاداريين لمناصبهم باتجاه قمع حرية الرأي ويعزز تدخل الحكام الاداريين الاعتقاد بوجود تدخل حكومي مباشر ضد بعض المرشحين بما يمس نزاهة الحكومة في اجراء الانتخابات على حد تعبير بيان الاحزاب.

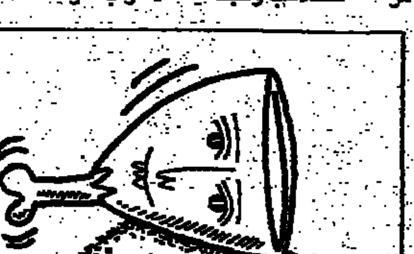


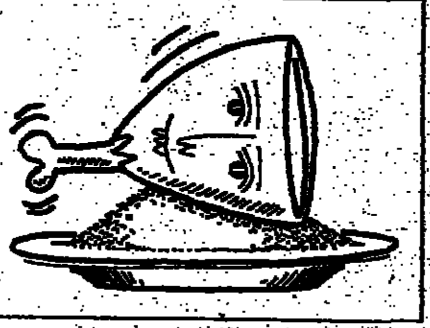
غير ان موضوع البطاقة الانتخابية يلقي ظلالا من الشك على مدخل ربما يشكل النافذة الرئيسة للتلاعب وتجد فيه الاحزاب فرصة للتشكيك في نزاهة الانتخابات، وبغض النظر عن حجم هذا الشك ، الا انها نوافذ لا يفهم لماذا ابقتها الحكومة مفتوحة لكل رياح التشكيك والشك في فعالية تدخلها ، وكان دول العالم الثالث مكتوب عليها ان تظل في دائرة الشك بنزاهتها، رغم ان الحكومة الاردنية عندما اقرت قانون «الصوت الواحد للناخب الواحد» لم تعد بحاجة الى هذه التدخلات الفظة.

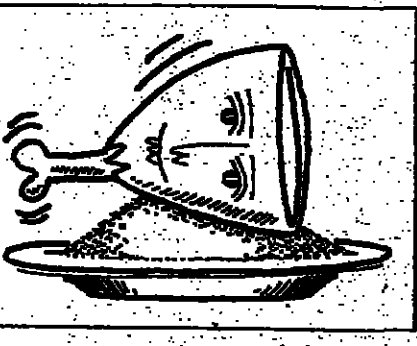


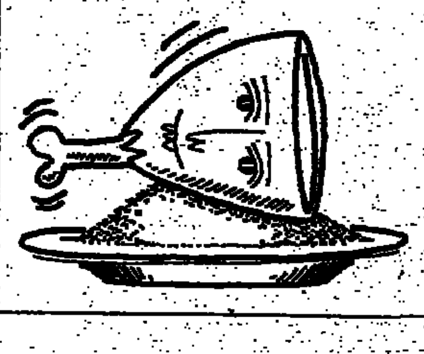












ولا يغفل المراقب حقيقة ان اي تساهل مهما كان حجمه من جانب السلطة التنفيذية في موضوع التدخلات من شانه ان ياخذ ابعادا خطيرة، تتصل بالعقلية غير الديمقراطية التي لم تؤصل بعد تقاليد التعددية والقبول بالاخر، فالصلاحيات البسيطة تترجم في عقل الموظف ذي الذهنية العرفية الى مهمة امنية بالدرجة الاولى تندرج تحتها قائمة من المشبوهين معارضي الحكومة.

وفي ذلك تكون الحكومة بقصد او بدون قصد قد اسهمت في صنع التوتر مع قطاع واسع من المرشحين وكتلهم السياسية، وبالتالي لم تسهم في ان تكون الانتخابات محطة تربوية وسياسية في الديمقراطية واحترام التعددية السياسية، وعلى حد تعبير الكاتب اسماعيل ابو البندورة «الشعب ٣٠/١٠/٩٣» فالعملية «الديمقراطية» يراد منها تربية المجتمع على اخلاقيات ونواميس سياسية رفيعة، وتعويد الناس على التفكير الواعي الشمولي في الاختيار والتصرف وهي عندما تفقد الابعاد التربوية السياسية تصبح مجرد طريقة لادامة الركود الاجتماعي وتكريس التخلف السياسي وزيادة الجهل بالديمقراطية، ومتطلباتها.

* ثانيا: بات واضحا ان قرار الصوت الواحد للناخب الواحد، قد حدد مسبقا تركيبة البرلمان القادم الذي ستغلب عليه سمة المحافظة والولاء للنظام والعشائرية او المناطقية الضيقة ، وهو استخلاص يجمع عليه المراقبون من مختلف الاتجاهات وهو الامر الذي يصعد الى سطح الحياة السياسية قوى اليمين ويمين الوسط التي تعتمد بشكل رئيسي على قاعدتها العشائرية والبنى التقليدية.

وهذه القوة لا تخفي ولاءها وتاييدها غير المحدود او المتحفظ للحكومة وسياساتها وبرامجها، بصورة لا تميز بين الحكومة والنظام او مؤسسة العرش.

ولا تخدم هذه التركيبة لا صورة النظام السياسي الاردني ولا توجهات الحكومة في تشجيع وتعزيز مبدأ التعددية السياسية وليبرالية توجهاتها الاجتماعية والسياسية. وعلى حد تعبير احد الليبراليين المقربين من الحكومة، «فان ما يجري هو سياسة قصيرة النظر، لا ترى ابعد من تجاوز محطة او محطتين سياسيتين في اطار قائمة الاستحقاقات الكبيرة التي سيكون الاردن في مواجهتها».

وباستثناءات قليلة من داخل التيار الديمقراطي التقدمي، فقد نكصت غالبية القوى السياسية على اعقابها، لتبحث من ملاذها الاخير في العشيرة والعائلة والقرية والحارة، متجاوزة كل اطروحاتها وبرامجها الفكرية الداعية الى التقدم وبناء مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي.

وحتى الشخصيات المستقلة ذات الثقل السياسي والشخصي الكبير «وزراء ونواب واعيان سابقين»، لم توفر هي الاخرى رافعة العشيرة والعائلة والبلدة والجهة والمنطقة لتامين اكبر عدد من الاصوات.

والاستخلاص الابرز في هذا السياق، يقود الى مؤداها ان التخوف من غالبية برلمانية معارضة ،والاجراءات التي اتخذت ساهمت في اضعاف الايمان بجدوى الاحزاب السياسية، او جعل الانتخابات فرصة لزيادة جماهيرية وعضوية الاحزاب، باعتبارها ركيزة اساسية من ركائز ماسسة الحياة السياسية، وقيام المجتمع المدني. فالاحزاب المحافظة والوسط والاحزاب اليسارية «بتفاوت»، وجدت في هذه التجربة انها ليست بحاجة الى العضوية الواسعة لتامين الانصار والموازرين على اساس سياسي وفكري، وانما يمكن للعشيرة او العائلة ان تؤمن الدعم الاساسي لدخول البرلمان.

وقد ظهر هذا الوضع جليا في حالة تيار كبير يعتمد على الايديولوجيا الدينية ويدين كل عصبية دونها، ان يدفع بمرشحين من ذوي التاييد العشائري الكبير، رغم مبادئه الشمولية.

* ثالثا: ادت الطريقة التي على اساسها تقام الانتخابات الحالية الى جعل دخول المراة الاردنية الى البرلمان مسألة مستبعدة بل والى تقييم متشائم لمستقبلها السياسي، فبرأي د. هدى فاخوري التي احجمت عن المغامرة بترشيح نفسها في هذه الدورة «فان الناس لم يتغيروا في السنوات الاربع الماضية، «بل» ولن يتغيروا في العقد القادم من زاوية نظرتهم للمراة كمسؤولة في الدولة والبرلمان. وكل كلام يسفحه ''. شحون عن اهمية دور المراة في العمل السياسي واهمية تحسين ظروف حياتها ودعم مطالبها، هو من باب الدعاية الانتخابية المفرغة من اي مضمون» وتعتبر فاخوري ان التنظيم السياسي والانتماء والقدرات المالية قد تكون شروطا اساسية لنجاح المرشح الرجل وهي قطعا الشروط المطلوبة من المراة اضافة الى ان المراة بحاجة لدعم النساء ايضا» «الراي ٢٥/١٠/٩٣».

ولا نبالغ في القول ان تراجع اقدام النساء على خوض المعركة الانتخابية واقتصار عدد المرشحات على ثلاث «الانتخابات الماضية ١٢ مرشحة» يقدم مؤشرا على التردي الذي طرأ على ظروف وشروط الانتخابات الحالية، فلم تحفل الاحزاب السياسية ولو من باب تاكيد مبادئها وبرامجها تجاه النساء وقضاياهن ودورهن بترشيح عدد منهن في الدوائر الانتخابية.

لقد كان منتظرا ان تكون الانتخابات النيابية والانفتاح السياسي الذي حصل في السنوات الاربع الماضية فرصة لدفع قضايا المراة وحقوقها الى واجهة المطالب الاجتماعية، ولجهة تشكيل المنظمات الجماهيرية النسائية المختلفة القادرة على حمل قضية النساء والنضال من اجلها في المجتمع..

* رابعا. لقد اظهرت الحملة الانتخابية، تخلف الوسائل والاساليب المتبعة لاقناع الجمهور، فالشعارات التي حملتها اللافتات كانت الاعلان الرئيسي عن برنامج المرشح، اضافة الى المنشورات المكتوبة.

يضاف الى ذلك لقاء المضافات والمناسبات الشخصية والعائلية. وفي ذلك استمرار لوسائل الدعاية القديمة لا بل تراجعا ملموسا عن وسيلة المهرجانات والاجتماعات الجماهيرية التي ظلت محظورة الى ما قبل عشرة ايام من نهاية الحملة.

ويلاحظ ايضا ان المرشحين من النواب السابقين عادوا الى استخدام ذات الشعارات التي طرحوها في الانتخابات الماضية، دون اي اعتبار للمتغيرات التي حصلت في المجتمع خلال السنوات الاربع الماضية، والمتغير الوحيد الذي ظهر ضبابيا ومشوشا هو الموقف من الاتفاق الفلسطيني ـــ الاسرائيلي والاجندة الاسرائيلية الاردنية.

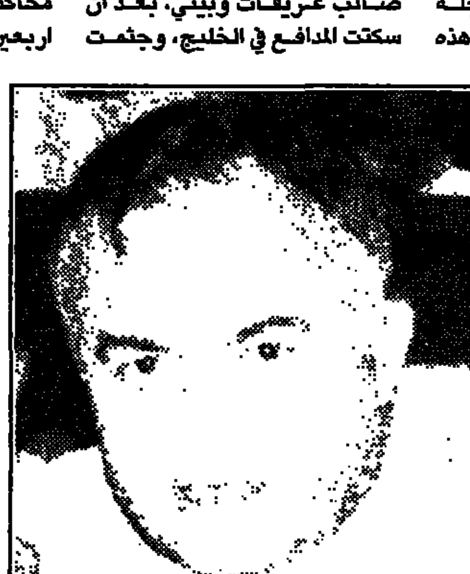
ختاما يمكن القول ان الحكومة اهدرت بمجمل ممارساتها فرصة تاريخية لان تكون الانتخابات النيابية مدرسة في التربية على الديمقراطية والتعددية السياسة، وفي تطوير التقاليد السياسية الجديدة خاصة وان الاردن سيكون متاثرا بالتجارب المحيطة،بل ويمكن القول ان مستقبل الديمقراطية وتطورها وتعزيز النموذج الذي بات رأس حالنا الاول كان ينتظر تعاملا وفهما مختلفا لوظيفة الانتخابات هذا العام.

رسالة شخصية من فخري قعوار

من حق المواطن ان يعرف كل شيء عن المرشح الذي ينوي انتخابه، ومن واجب المرشح ان يقول للمواطن كل ما عنده من افكار وتطلعات واهداف،وذلك على قاعدة من التفهم المشترك والتوافق في الراي حول الغايات الوطنية والقومية، والغايات العاجلة والاجلة. وقد اخترت ان اكتب هذه الرسالة الى كل ناخب وناخبة، ممن كانوا يتابعون مقالاتي اليومية في صحيفة «الرأي» او مواقفي تحت قبة البرلمان ـ والتي جرى تعتيم واسع عليها ـ واخترت العنوان وانا اقصد ان يشعر الناخب او القارىء، بان هذه الرسالة موجهة اليه، بعد ان تم منع المهرجانات واللقاءات في الجمعيات والاندية، اضافة الى الثمار الشيطانية التي تساقطت على رؤوسنا بسبب تعديل قانون الانتخاب، مما جعلنا نفتقد اجواء الانتخابات الماضية، بما حملته من زخم وحرية حركة وحرية تعبير، وانني اشعر بما يشعر به المواطن من احباط ويأس في اجواء التقهقر العربي، وفي اجواء التطبيع الصهيوني، واضيف الى هذا، ان جملة التدخلات التي فرضت على المواطن وعلى القانون، اضعفت من مصداقية الديمقراطية في الاردن، وادخلت الى النفوس وساوس وقلقا وعدم طمانينة لنزاهة العملية الانتخابية.

وهذا ما ادى الى الاعتقاد بان الديمقراطية عندنا ليست اكثر من ديكور، يتم تمرير كل شيء على ظهرها، وهذا ما دعاني الى التفكير العميق والمراجعة المطولة، فيما اذا كان وجودي في البرلمان القادم ضروريا او انه عديم الجدوى، في الوقت الذي كنت احث فيه الصديق ليث شبيلات على العدول عن اعتكافه، وقمت بعملية استشارات مكثفة، اسفرت عن ضرورة الترشيح، حتى لا يكون المجلس النيابي القادم مثل صحن البازيلاء، كل حبة فيه تشبه الاخرى، خاصة وان حزمة الاجراءات غير الديمقراطية التي لمسناها في الشهور القليلة الماضية، لا تشير الى ان الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، وما تقوم به الحكومة من ترتيب لاتفاقيات مع العدو الصهيوني لن يسفر عن حل شامل وعادل ودائم، ولن ترضى عنه الاجيال القادمة . اقول قولي هذا، وقد سبق ان اعلنت موقفي من عملية التفاوض في اكثر من مناسبة، وربما كان ابرزها ذلك الحوار التلفزيوني الذي جرى بين عضو الوفد الفلسطيني المفاوض صائب عريقات وبيني، بعد ان سكتت المدافع في الخليج، وجثمت الولايات المتحدة الامريكية على انفاس العراق، وسلمنا امرنا لولي امر هذا العالم المقيم في البيت الابيض.





ومن جانب اخر، فانني لا اريد ان اطرح برنامجا انتخابيا، كما جرت العادة، لان كثيرا مما قلناه في حملة ٨٩ يمكن ان نقوله اليوم، فما زالت الازمة الاقتصادية ماثلة من غير حل، والحريات العامة ليست في المستوى المطلوب، والفساد ما يزال بحاجة لمكافحة، والقوانين المتعلقة بحقوق المراة لم تبحث، وقانون الضمان الاجتماعي ما زال على علاته، ورجال كل العصور ما يزالون يسعون بيننا، جاهزين للعودة الى الاحكام العرفية، وجاهزين لاية مبارزة كلامية لاثبات انهم رواد الديمقراطية.

وهنا بالضبط اود ان اجيب على سؤال يتردد من وقت الى آخر، وهو: ماذا فعل المجلس الماضي؟ سؤال استنكاري بقصد تهميش دور السلطة التشريعية برمتها، والجواب اننا وعدنا بمحاسبة المسؤولين عن الفساد، واسقاط مظلة الاحكام العرفية، وتغيير قانون دفاع ١٩٣٥، واعادة النظر في القوانين الاستثنائية، واجراء انتخابات بلدية في كل المدن بدلا من تعيين اللجان الحكومية، وكفالة حرية الاحزاب والعمل النقابي والتنظيمات الجماهيرية، والسعي لانشاء نقابة للمعلمين، ونقابة للفنانين، وغير ذلك من وعود استطعنا ان ننفذها بشكل او باخر، بغض النظر عن درجة الرضى عما صدر عن المجلس، لكننا كافحنا بالفعل، ويكفي ان اقول ان قانون محاكمة الوزراء، الذي وضع قبل اربعين عاما، لم يطبق الا في عهد المجلس الاخير المحلول.

واستدرك هنا لاقول، ان مهمات ثقيلة قادمة تحتاج لعزيمة كل الشرفاء وكل المخلصين لهذا البلد. كما تحتاج المقادير وفيرة من الصراحة والجراة والمعارضة البناءة، ما دمنا نسعى الى تعميق الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات.

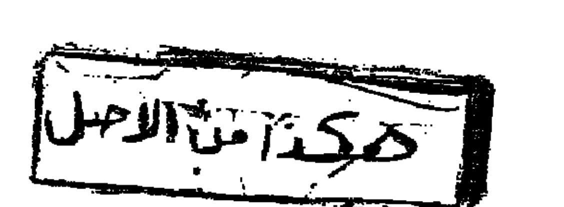
ويتوجب عليّ في الختام ان اكون صريحا مع المواطن الذي ما يزال يسأل عن سر غيابي عن «الرأي»، وان ابين لكل الذين يظنون انني توقفت عن الكتابة بسبب انشغالي باتحاد الكتاب العرب او رابطة الكتاب الاردنيين.

لقد تم فصلي من الجريدة بموجب كتاب رسمي اثر فوزي بمنصب الامين العام للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب! فبدلا من ان تفاخر الجريدة بان كاتبا يعمل فيها منذ ١٩ عاما قد حقق للاردن شيئا لم يحدث منذ تاسيس الاتحاد عام ١٩٥٤ . وبدلا من تكريمي، تلقيت كتابا ينص على انني «فاقد لوظيفتي»! وذلك بهدف قطع صلتي بقرائي الذين حملوني الى البرلمان. وكان هذا بمثابة الحلقة الاولى من حلقات التشويه والحرق والعمل الفعلي، والمباشر لافشال حملتي الانتخابية.

وبعد، فانني ساظل واقفا وستظل هامتي مرفوعة وسيبقى صوتي عاليا، وساراهن على شعبنا الذي لم انقلب عليه، ولم اساوم حول قضاياه، ولم اخذله تحت القبة، مثلما لم اخذله وهو يطرق باب بيتي او باب مكتبي.

وبعد ايضا، فانني لا اطلب من الناس سوى المشاركة في عملية الاقتراع، واحسان الاختيار، وساقبل بحكم الشعب، لانه غير قابل للاستئناف، ولجمل ما في حكم الشعب انه كذلك. راجيا ان يعتبر كل ناخبة وناخب رسالتي الشخصية الصريحة موجهة اليه.

والسلام.



هـذا الإسبوع

● محمد مشارقة

نخب العجز، وطوباوية المشروع الديمقراطي

في الحديث عن النموذج الديمقراطي الذي يطمح الاردن لتسويقه عربياً ودولياً تعزيزاً لمكانته وموقعه الاقليمي الكثير من الطوباوية التي لاتزيد عن الرغبة والتمني. ولاتكفي عشرات الخطب والتعليقات لاقناع احد بهذه المقولة النظرية الصحيحة...

فالممارسة اليومية في كافة المجالات والدوائر والمؤسسات هي الكاشف الحقيقي لهذه المقولة. ولاتقتصر هذه الممارسة ومسؤولية تطبيقها على عاتق الدولة والنخبة السياسية المرتبطة بها، فقد اثبتت هذه النخب عجزها في المنعطفات والمستجدات حين ظلت قاصرة عن الابداع تنتظر الضوء الاخضر تلميحاً وتأشيراً إلى الاتجاه السياسي من راس الدولة تحديداً...

وهو الامر الذي القى على كاهل جلالة الملك عبئاً ثقيلاً قلما يتحمله رئيس دولة في العالم المتحضر. فآلية اختيار النخب ظلت دائماً محكومة باعتبارات عملية لكنها غير مؤسساتية تراكم الخبرة والمعرفة في عالم متغير وسريع، تتبدل فيه الاولويات والمصالح بسرعة هائلة.

كما تتحمل النخب في الجانب الآخر، الاحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مسؤولية لاتقل عن مسؤولية نخب الدولة، في الارتقاء بالممارسة الديمقراطية إلى درجة الطموح بتشكيل النموذج...

وبالرغم من سنوات الانفراج الديمقراطي، وتشريع علنية الاحزاب السياسية، وقيام عشرات الاطر الثقافية والمهنية ـ أساس المجتمع المدني ـ إلا ان هذه الاطر في غالبيتها لم تقدم نموذجاً للديمقراطية الداخلية واحتراماً للتعددية الفكرية والراي الآخر وصيانة حقوق الاقلية، كما ولم يلمس ايضاً ما قد يشير إلى ديمقراطية في العلاقة مع جمهور هذه الاطر وتمثيل مصالحه وطموحاته، ومازال ايضاً الادعاء الارادوي الفوقي بتمثيل طموحات ومصالح فئة او فئات طبقة او طبقات، لم تسمع بممثليها المزعومين قط. عدا انها لم تفوضهم اصلاً.

ولايستثنى من النزوع اللاديمقراطي المراكز الاكاديمية والجامعات والمعاهد، التي كانت دائماً مخزناً للنخب السياسية والثقافية في الدولة المتحضرة. ودون ادعاء كاذب بالانجازات وتزيينها، فان الجامعة لدينا، ولاعتبارات سياسية وغير اكاديمية حكمت التعيينات والترقيات في الحرم الاكاديمي، وجعلت من هذه المراكز مفرخة للموظفين البيروقراطيين غير الموهوبين وغير المبدعين وضيق الافق والمحافظة في مختلف الميادين.

وبعد ذلك يسالونك عن النموذج، والدخول إلى المرحلة الجديدة والقرن القادم.

بانتظار «بصم» المجلس القادم:

«الصندوق والسلام» فرضا ضريبة المبيعات

● كتب محرر الشؤون الاقتصادية

بعد صمت الحكومة ستة شهور متتالية على مشروع قانون ضريبة المبيعات، عاد القانون يفرض نفسه بقوة في الواقع السياسي والاقتصادي الاردني.

فقد أقرته لجنة حكومية خاصة تجاهلت مطالب القطاع الصناعي والتجاري، قبل ان ترفعه لمجلس الوزراء، الذي ينتظر موافقة مجلس النواب القادم عليه.

في الوقت الذي تربط فيه الفعاليات الاقتصادية بين هذا الاقرار، وبين التوجه الرسمي نحو الانفتاح الاقتصادي، في مرحلة الترتيبات الاقليمية الشرق اوسطية، واستحقاقات هذا التوجه في البعد الاقتصادي.

وكان من المفترض ان تتولى الحكومة السابقة تطبيق القانون اعتباراً من كانون الثاني من العام الماضي، لكن احتجاجات حزبية وشعبية «عنيفة» دفعتها لتاجيل التنفيذ، وتسليم ملف القانون لحكومة «المجالي».

التي خاضت بدورها حواراً تفاوضياً مع الصندوق الدولي قبل الاتفاق على التاجيل ستة شهور بحجة وجود فراغ تشريعي. مقابل قيامها ببعض الاجراءات المؤقتة مثل التوسع بضريبة الاستهلاك لحين اقرار قانون المبيعات من قبل هيئة تشريعية.

المهلة النهائية لن تمتد كما يقول الدكتور فهد الفانك «للاهالي» ـــ اكثر من شباط القادم في جميع الاحوال، مما يعني ان الحكومة ملزمة بالبحث عن البدائل المفترضة، اذا تعطل اقرار القانون تشريعياً لاي سبب من الاسباب.

ويؤكد ان القانون قد قسم السلع والخدمات إلى «أربع» قوائم تفرض عليها الضرائب بنسبة تتراوح مابين ١٠ــ٢٥٪ كقيمة ضريبية مضافة. وقد اصبح الصناعيون مطالبين بتخفيض النسبة المضافة الى (٥٪) فقط. وباعادة ترتيب القوائم مما استدعى وقف التنفيذ للتفاهم مع الصناعيين الذين تجاهلتهم تماماً لجنة الصياغة الحكومية كمشروع القانون.

ومع دفع القانون إلى ديوان التشريع الوزاري، ثارت اسئلة الاقتصاديين حول الخيارات الحكومية المطروحة حالياً، كبديل عن القانون في حالة عدم إقراره. وهي خيارات يؤكد الدكتور «مصطفى حمارنه» انها بدات فعلياً. وان الاردن دخل في ترتيباتها.

ويدلل على ذلك بالقول: الاجراءات الاقتصادية المتبعة، والسياسات الجمركية الجديدة، والحديث عن التوسعات الضريبية، وتعويم سعر الدينار والترتيبات المالية البنكية في الاراضي المحتلة، كلها امور تتم حالياً، في سياق معادلة «الاجبار» التي نجد انفسنا مضطرين لان نكون طرفاً فيها.

يقول «حمارنة» في اللعبة الاقتصادية والتي تدور الان، لايوجد تعادل سلبي، يوجد صراع اقتصادي، يدفعنا للتفكير وطنياً بتطوير ذهنياتنا الاقتصادية للتعامل مع الجديد القادم.

ويقترح خطة هجومية مضادة، تمكننا ـ على اقل تعديل ـ من تجنب الخسائر المفترضة لقانون المبيعات المفروض قسراً.

اما الدكتور الفانك فيقول: لقد اجل القانون في المرحلة السابقة، بناءً على اتفاق، حتى يكتسب صيغته الدستورية.

ولايعتبر الفانك ان عدم مرور القانون التشريعي يشكل مخالفة للتعليمات، و الاجراءات الاصلاحية، فالصندوق قادر بالتعاون مع وزارة المالية على البحث عن الاجراءات البديلة.

اما الكاتب الاقتصادي (احمد النمري) فيعتقد ان مؤيدي الصندوق لن «يعدموا» طرقاً لفرض اجراءات بديلة عن قانون الضريبة، مثل التوسع في قائمة ضريبة الاستهلاك، او فرض ضرائب مضافة جديدة. افقياً وعمودياً. بحيث تزداد القيمة الضريبية المضافة «للحصلة» بشكل يلبي اهداف الدائنين.

ولايتردد «النمري» بالتاكيد على قناعته بان مجلس النواب القادم سيقر القانون بدون اي شكل، ويشاركه «حمارنه» عندما يقول: قلت لكم اننا سنلعب عندما يطلق الحكم الدولي «صافرة البداية، وسنتوقف عندما يقرر النهاية».

ويوضح : اقرار قانون المبيعات ياتي في سياق ترتيبات عامة في المنطقة، ولايمكن اعتبار احيانه تشريعياً الان حركة «معزولة» عما يجري.

ولايؤيد «الفانك» مثل هذا الطرح، اذ يرى ان الاصلاح الاقتصادي يتطلب مجموعة من الاجراءات، اذا لم تتحقق بضريبة المبيعات، تتحقق بغيرها. كما يرى ان الصندوق الدولي لايملك حق الاعتراض على القرار التشريعي، مشيراً إلى انه يملك فرض شروطه في إطار الاتفاق والتنسيق المتبادل.

اما الدكتور «حمارنه» فيقول: لقد كانت الشهور الستة الماضية جزءاً من «الصفقة»! ونحن نتعرض لضغط كبير من السفارات الاوروبية والامريكية التي تعتبر الجبهة الدائنة.

ويتابع: لااعتقد اننا كبلد صغير قادرون على الرفض في ظل الظروف الحالية، والاجراءات الاقتصادية الوطنية عموماً، لها علاقة بالسؤال التالي: إذا رفضنا الى اي حد سنقاوم؟ خصوصاً وان مشروع القانون الان بين يدي رئيس الوزراء.

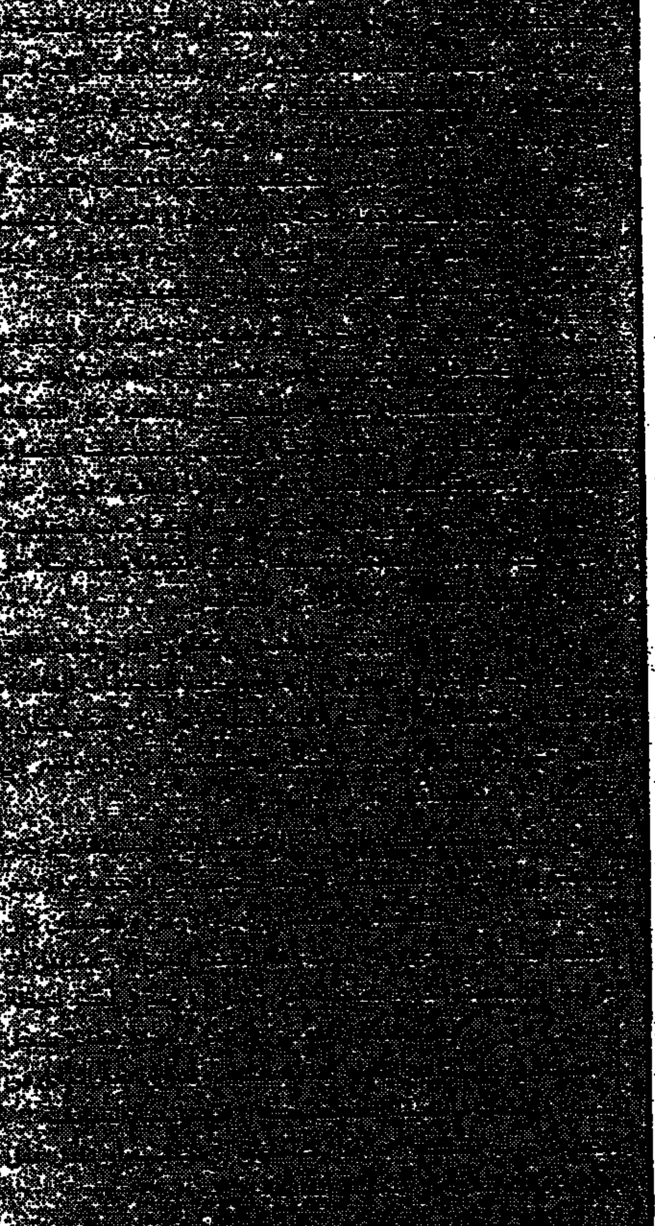
ويضيف: السجناء فقط هم خارج اللعبة الان، وعلينا ان نلتزم بصافرة «الحكم» وبمنع جمهورنا من النزول إلى ارض الملعب للاحتجاج، والمطلوب وطنياً ان نفكر بابداع لتحديد الخيارات.

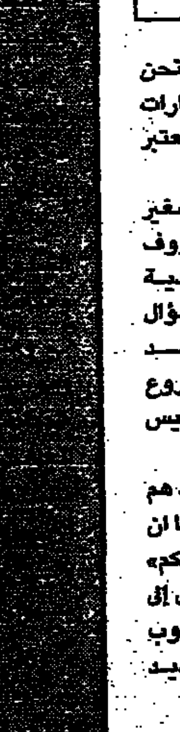
صندوق النقد الدولي
تدخلات جديدة في شؤون الاردن الاقتصادية

علمت الاهالي ان وزارة المالية قد استكملت في استجابة منها لرغبات صندوق النقد الدولي، وضع المسودة النهائية لمشروع قانون ضريبة المبيعات التي ستقوم الحكومة باحالته في مطلع العام القادم الى البرلمان، والجدير بالذكر ان هذه المسودة قد تم وضعها في اجتماعات ضيقة مغلقة مع مسؤولي الوزارة وبدون مشاركة الفعاليات الاقتصادية ذات الصلة بالمشروع.

من جهة اخرى كثف مسؤولو الصندوق والبنك الدولي زياراتهم للبلاد، وفي تدخلاتهم ونصائحهم الخاصة بالتخطيط وحجم ونوعية الائتمان، والتصدير وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية وعدم وضع اي عراقيل مانعة لتدفق السلع المستوردة في الاسواق الخارجية.

اقتصاد





« الأهالي » تعاود فتح ملف « الزجاج »

سوء إدارة .. اختلاسات .. وإغلاق المصنع

● متابعة يسرى العدوان

كانت « الأهالي » قد نشرت في عددها رقم (١٢٧) الصادر بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٣ تقريراً حول شركة مصانع الزجاج الأردنية ومجموعة المخالفات التي أرتكبت في عهود إداراتها المختلفة . وخصوصاً بعد تشغيل المصنع على آلة واحدة بدلاً من آلتين كما أوصى بذلك الخبراء الجدد الذين تم احضارهم . وكذلك تدني الانتاج الذي انخفض من (٦٥) طن يومياً سابقاً الى (١٥) طن يومياً في عهد الادارة الجديدة.

إدارة المصنع قامت بأخذ عدة قروض لتمكن المصنع من تجاوز أزماته المالية وكذلك اجراء الصيانة اللازمة له.

وكانت الادارة قد ذكرت بان المصنع سيغلق لفترة شهر ونصف لاجراء الصيانة . دون تحديد مصير العاملين في المصنع البالغ عددهم حوالي (٤٠٠) موظف بين فني وإداري و (١١) خبيراً.

الآن ومع تصريح وزير المالية سامي قمود لاحدى الصحف الاسبوعية بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٣عن اغلاق المصنع في معان من أجل إجراء أعمال الصيانة كما أن الادارة ستتخذ قراراً بالاستغناء عن خدمات كثير من الاداريين وستحتفظ بالفنيين حتى تتم أعمال الصيانة في المصنع ويعود للانتاج.

وقد تعرض المصنع لاكثر من هزة تدل على سوء الادارة حيث تم بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٣م اخراج احدى سيارات المصنع محملة بحوالي (١٩) طن زجاج وتقدر قيمتها بحوالي (٨) آلاف دينار ولكنها قبل أن تغادر المصنع تعرضت لحادث حيث قام الموظفون بإبلاغ المدير عن حمولة تلك السيارة التي تم تحميل في منتصف الليل ... وعند سؤال السائق عن الجهة التي سترسل لها الحمولة ذكر اسم أحد التجار ولكن وبعد سؤال التاجر المذكور تبين أن لا علاقة له بالسيارة وحمولتها ... وأن هذه الكمية من الزجاج كانت ستباع لحساب أحد المسؤولين في المصنع وانها مسروقة.

كما فقدت قبل فترة سبعة آلاف طن من الزجاج والتي تبلغ قيمتها حوالي خمسة ملايين دينار. كل هذا أدى الى اتخاذ قرار إغلاق المصنع وإجراء صيانة له .وكذلك فإن تشغيل آلة سحب واحدة طيلة اليوم أدى الى هلاك الآلات وأملى إعادة بناء المصنع علماً أن المصنع قام بإجراء صيانة بكلفة ربع مليون دينار تقريباً قبل حوالي سنتين ومما زاد العبء على المصنع هو تعيين ما يقارب (١٥٠) شخصاً كعمال وفنيين وخبراء . دون التيقن من حاجة المصنع لهم وذلك لأن استيعاب المصنع فقط (٢٥٠) عاملاً وفنياً وإدارياً .

وفي السابق بلغ مجموع الرواتب (٣٥٠) ألف دينار شهرياً بينما وصلت الان (٧٠) ألف دينار في الوقت الذي لا يوجد انتاج في المصنع.

وقد تم إعطاء نائب المدير العام (مشهور الوديان) اجازة مفتوحة حتى ينتهي التحقيق في صفقة سوريا والصفقة التي تم بيعها للتجار المحليين وكذلك تهريب حمولة احدى السيارات لمحافظة إربد والتي ما تزال أمورها غامضة.

أما المدير السابق للمصنع فقد غادر البلاد بعد تقديم استقالته الى اليمن.

« الأهالي » أجرت اتصالاً هاتفياً مع المدير الاداري لشركة مصانع الزجاج الأردنية للاستفسار عن وضع العاملين في المصنع بعد قرار إغلاق المصنع لكنه رفض التعليق بحجة أن قراراً جاءهم من الجهات المعنية بعدم إعطاء اية معلومة بعد أن قامت « الاهالي » بنشر تقرير المذكور عن الشركة.

والسؤال الكبير الذي ينتظر الاجابة : كم تتكبد الدولة ودافع الضرائب الأردني نتيجة مشاكل مصنع الزجاج؟ ومن يتحمل هذه المسؤولية ؟!

ماذا يجري في نقابة العاملين في الخدمات العامة ....؟

عقدت نقابة العاملين في الخدمات العامة اجتماعاً للهيئة العامة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٣ لانتخاب هيئة إدارية جديدة. وقد حضر الجلسة التي بوشرت في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً مندوب عن وزارة العمل ومندوب عن الاتحاد العام للنقابات.

بداية الاجتماع ذكر السيد رئيس النقابة بانه كان هناك اجتماع عام للهيئة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٣ ولم يكتمل النصاب القانوني وتاجل الاجتماع لتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٣م . ويقول أحد أعضاء النقابة والذي فضل عدم ذكر اسمه بأن الأعضاء لم يتم تبليغهم بالاجتماع الجديد وبذلك لم يكتمل النصاب القانوني للاجتماع الجديد، ويضيف أن القانون يبيح لهم الاجتماع في حالة عدم اكتمال النصاب في المرة الثانية وانتخاب هيئة إدارية جديدة.

ثم تلا رئيس النقابة التقريرين المالي والاداري ولم يناقش من قبل الأعضاء بحجة ضيق الوقت.

وخلال الاجتماع ذكر السيد رئيس النقابة بان النظام الداخلي للنقابة قد جرى تعديله ....ولم يعرف الأعضاء التعديلات التي جرت لأن المواد لم تقروا لضيق الوقت أيضاً .... ومن بين المواد التي تم تغييرها تمديد مدة ولاية الهيئة الادارية من عامين لأربع سنوات بعد بعديل النظام الداخلي ولم يعلم الأعضاء بذلك.

ويذكر أن الهيئة الادارية الحالية أمضت أكثر من (١٢) سنة بإدارة النقابة وعادة ما يكون تعيين المدير بالتزكية بحيث يتم إقناع المرشحين بالانسحاب مما لا يتيح الفرصة لاجراء الانتخابات للنقابة.

ويضيف أحد الاعضاء في النقابة أن المادة (٨٣) من قانون العمل والعمال نصت على أنه لا يجوز أن ينتخب لعضوية اللجنة الادارية إلا عمال أو مستخدمون أمضوا فترة طويلة في نقابة العمال، ويقول الأعضاء أن رئيس النقابة الحالي هو رب عمل وليس من العمال.

أما دخل النقابة من الاشتراكات ورسوم شهادات مزاولة المهنة فيبلغ حوالي عشرة الاف و (٦٤٠) دينار وكان حجم المصاريف يقارب الدخل موزعة كالتالي : خمسة آلاف دينار رواتب ، الف و (١٠٠) دينار رسوم انتخابات، مئة و(١٠) دنانير ثقافة عمالية ، (٤٦٠) ديناراً للهواتف ، (٦٠٠) دينار بدل تنقلات، وما تبقى للقرطاسية وضيافة وداثماً رصيد النقابة عند انتهاء كل دورة صفر.

وقد خصصت (١٧) منحة دراسية لأبناء العاملين في النقابات للدراسة في الجامعات الأردنية لكن أبناء العاملين في النقابات في حقيقة الأمر لم يستفيدوا منها.

وتشمل هذه النقابة العاملين بالفنادق السياحية وصالونات التجميل والعاملين في المهن الحرة ويبلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم حوالي ثلاثة آلاف عضو.

توضيح من الفاعور

السيد رئيس تحرير جريدة « الاهالي »

عملاً بحرية النشر ومبدأ الراي والرأي الآخر ، أرجو التكرم بنشر التوضيح التالي:

قميص عثمان ....
وحديث الساعه

خصصت الوحدة الزراعية رقم (٣٤٨) من حوض (٢٢) بموجب قرار مجلس السلطة رقم (١٣٣١) وما أشيع من قبل ممن اعتدوا عليها السادة التالية اسماؤهم حسين أبو دوش وأخوانه من أنهم أقاموا عليها منشآت وأبنية وماء وكهرباء وأنها مزروعة بالزيتون مستغلين في ذلك الصحافة دونما توضيح للحقيقة معتمدين في شكاويهم على أنني رئيس لمجلس إدارة اتحاد المزارعين وعلى الفترة الحرجة التي تمر بها بلدنا من انتخابات نيابية مشترطين على كل مرشح أن صوتهم الانتخابي للمرشح الذي يعيد لهم ما يسمونه حقهم في هذه الأرض ناهيكم عن ما قاموا به من حركات لا يجرؤ على القيام بها إلا من هو من الطابور الخامس متناسين أن شعبنا الواحد شرقي النهر وغربي النهر لا تفرقه استغاثة الراعي والذئب ومتجاهلين ما أكد عليه جلالة سيدنا الحسين بن طلال بانه خصم لكل من يحاول التلاعب بالوحدة الوطنية الى يوم القيامة.

ولتوضيح الحقيقة أن هذه الأرض والمملوكة لي بموجب سند تسجيل هي في الأصل وحدة زراعية باسم سلطة وادي الاردن سابقاً ولها رقم.

ـــ وليعلم الجميع انني مزارع ممتهن للزراعة منذ خمسة عشر عاماً ومستاجر لعشرة وحدات زراعية سنوياً بموجب عقود من السلطة.

ـــ أن قانون سلطة وادي الاردن يعطي الحق لمجلس إدارة سلطة وادي الأردن لتفويض وحدات زراعية لأي مزارع تتوفر فيه الشروط التي وجدوها متوفرة ولست باول من اعطي هذا الحق.

ـــ شكلت لجان من قبل الجهات المعنية والمختصة وقاموا بالكشف المباشر والحسي على الوحدة الزراعية المذكورة وقدموا تقريرهم والذي مفاده:

ـــ أن ليس هناك أية منشآت أو كهرباء أو ماء مقامة من قبلهم على هذه الأرض كما يدعون.

ـــ قام المعتدون بزراعة اغراس الزيتون والخضروات قبل شهر تقريباً.

ـــ قام المعتدون ببناء بيت من الطوب وهو غير مسقوف حديثاً من قبل (٣٠) يوماً خارج الوحدة الزراعية.

ـــ جميع الأبنية الترابية واعمدة الكهرباء والخدمات الأخرى تقع ضمن الوحدة الزراعية رقم (١٦٢) حوض (٢٢) والمملوكة لهم أصلاً وليس ضمن وحدتي الزراعة.

وبناءاً على ما تقدم من توضيح فإنني أتوجه إلى الرأي العام وإلى كافة من يهمه أمر أي مواطن أن يتحرى الحقيقة وأن لا تأخذه العواطف وأن يتبين حقيقة أن الاستغاثة قد لا تكون إلا تضليلاً للرأي العام.

بقي علي أن أقول أن رئيس مجلس إدارة اتحاد المزارعين من واجبه الوطني الدفاع عن حقوق المزارعين ، وليس استغلال مركزه لياكل حقوق المزارعين.

رئيس اتحاد المزارعين

راكان جميل الفاعور

تتمة ـ لمصلحة من تبقى البطاقة

من ناحية اخرى ركزت الصحافة اليومية في كتاباتها على موضوع البطاقة الانتخابية، فقد نشر الزميل عصام قضماني في الرأي بتاريخ ٢٨/١٠ حول التكتم على الرقم الحقيقي للبطاقات الانتخابية الموزعة وذكر ان «هناك تعقيدات وصعوبات نسمع عنها هنا وهناك وفي مختلف مراكز توزيع وصرف البطاقات الانتخابية في دوائر المملكة، وهناك اخطاء بدأ عدد من المحافظين والحكام الاداريين بالاعتراف بها وهي كثيرة ومتعددة الاشكال بالرغم من محاولات التقليل من تشبهها».

كما كتب الزميل محمد الصبيحي في زاويته وجهة نظر بالزميله الدستور حول البطاقة الانتخابية واستشهد بحكاية بطاقة انتخاب للمرحوم حيث اشار إلى ان مواطناً متوفياً منذ عام ٩٠ وتم استلام بطاقة خاصة له مسجلة في سجل الناخبين وتحمل رقماً انتخابياً وصندوقاً للاقتراع.

واسر احد الوزراء السابقين ومرشح للانتخابات عن دائرة البلقاء «للاهالي» ان وزارة الداخلية اتخذت اسهل القرارات في موضوع سجلات الناخبين، بحيث اعتمدت كشوفات انتخابات عام (٨٩) دون الاخذ بالاعتبار التغييرات التي حدثت خلال الاربع سنوات الماضية، في حين كانت الحكومة السابقة ـ يضيف الوزير ـ قد اتخذت قراراً باعتماد سجلات دائرة الاحوال المدنية ككشوفات لانتخابات (٩٣) وذلك لان سجلات الاحوال المدنية اكثر متابعة ودقة من اي سجلات اخرى، فالوفيات واستنساخ دفاتر عائلة جديدة من دفاتر قديمة بعد زواج الشخص تبرمج على الحاسوب بشكل يومي.

اما الزميل احمد الحسبان من الدستور فقد استغرب من الموضوع وتساءل «أليس من الممكن ان يقوم احد المرشحين بوضع صور لاشخاص اخرين على البطاقات الانتخابية»!!

ويبدو ان موضوع البطاقة الانتخابية سوف يبقى يتفاقم ويفتح الحديث بشبهة حول التشكيك بنزاهة الانتخابات حتى لو وصل رقم الحاصلين على البطاقات مليون شخص لانه بالتالي يحرم (٤٠٠) الف مواطن من حق التصويت.

من جهة اخرى تؤكد معلومات نقلت «للاهالي» ان عدة جهات سياسية وقانونيين ينتظرون قراراً حكومياً ينهي الجدل حول موضوع البطاقة الانتخابية، واذا لم يتم ذلك فان دعوى قضائية سوف تقدم ضد الحكومة مشككة بنزاهتها في موضوع الانتخابات.

وضمن القرارات الاخيرة لوزير الداخلية حول البطاقة الانتخابية صدر قرار بان البطاقة لوحدها لاتكفي ويحتاج الناخب الى اثبات شخصية اخرى من اجل التصويت، وهنا القرار يؤكد بالملموس عدم اهمية البطاقة وبالتالي لاداعي لتثبيتها حتى لاتصبح احد المعوقات في الانتخاب.

التسوية بين الحزبين وإما التفتت!!

● كتب قصي التعمري

ألقت الأزمة الأخيرة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بظلالها على مشروع الوحدة الذي تم الاعلان عنه في ٢٢/٥/١٩٩٠ ، أي قبل ما يزيد على ثلاث سنوات.

وقد انفجرت الأزمة الأخيرة بعد ضم « تجمع الاصلاح » الى الإئتلاف الحاكم في شهر آب الماضي ، نزولاً عند رغبة الرئيس علي عبد الله صالح ، والذي تربطه علاقات وطيدة معه ، وتمثل امتداداً عشائرياً له ، ويذكر أن تجمع الاصلاح يعتبر أحد أكبر التجمعات الثلاثة في مجلس النواب ، بجانب حزبي المؤتمر والاشتراكي ، وهي النتائج التي أفرزتها الانتخابات النيابية العامة في نيسان الماضي.

لقد انفجرت الأزمة الحالية بين الرئيس ونائبه ، بعدما أحبطت جميع المساعي والمبادرات من أطراف برلمانية عديدة ، من اجل التغلب على الخلاف الذي نشأ عندما بدأت عملية اقتسام السلطة وخصوصاً في المجلس الرئاسي ، والتي تعتبر أهم جوانبها هي تلك المتعلقة بمهمات الرئيس ونائب الرئيس ، وطرق تعيينهم او انتخابهم ، والخطوات اللازم اتخاذها بهدف تعديل الدستور وتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بعملية اتمام الوحدة بين شطري البلاد ، على مستوى توحيد المؤسسات والأمن والجيش ، والاصلاحات التي يجب تبنيها بخصوص شكل وطبيعة النظام السياسي القادم.

ومما يزيد الوضع سوءاً أن هذا البلد يعاني من أزمة اقتصادية خانقة بسبب شحة الموارد وانخفاض مستوى التطور الاقتصادي وارتفاع المديونية الخارجية ، والعجز في ميزانية الدولة الذي بلغ حسب التقديرات الأولية حوالي ٤٠ مليار ريال علماً أن الدولار بسعر الصرف الرسمي يعادل ١٢ ريالاً ، بينما يبلغ سعره في السوق الحرة حوالي ٤١ ريالاً ، إنخفض في الآونة الأخيرة الى ٥٨ ريالاً بسبب الأزمة الحالية.

وقد إزدادت حدة الأزمة الاقتصادية بعد حرب الخليج الثانية والتي على اثرها تم طرد ما يزيد على مليوني عامل يمني من دول الخليج تبلغ مجموع حوالاتهم السنوية حوالي ١,٤ مليار دولار.

وكان مشروع الوحدة اليمنية قد انعش الآمال بالتطور الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة ، تعزز هذا التفاؤل باكتشاف كميات من النفط يتوقع بناء عليها أن تصبح اليمن إحدى الدول المصدرة لهذه المادة الحيوية ، ويبلغ انتاج اليمن الآن حوالي ٣٥٠ ألف برميل يومياً يتوقع أن يرتفع هذا الرقم الى ٦٠٠ الف برميل يومياً في وقت قريب ، علماً انه يوجد ما يزيد على ٣٠ شركة تعمل الآن في حقل التنقيب عن النفط والمعادن الأخرى.

ولكن الأزمة السياسية الاخيرة



صالح « الظروف في خدمته »

البيض « ضمان استمرارية النفوذ »

والتي تعتبر الأسوأ ، منذ الاعلان عن الوحدة في أيار عام ١٩٩٠ ، أصبحت تثير قلقاً عميقاً لدى مختلف الأوساط الاقتصادية والسياسية ، حول مستقبل الوحدة والتطور الاقتصادي والاستقرار بشكل عام في مختلف أنحاء البلاد.

لقد أصبح اليمن أمام احتمال الدخول في أزمة دستورية على مستوى الرئاسة ، عندما قاربت على الانتهاء المهلة القانونية المحددة لانتخاب رئاسة الدولة ، مما دفع رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر للقيام بوساطة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي وعلي سالم البيض نائب الرئيس ، الأمين العام للحزب الاشتراكي ، من أجل إجراء انتخاب مجلس للرئاسة ، هذا إضافة الى العديد من محاولات الوساطة الأخرى التي قامت بها أطراف يمنية مختلفة ، لنفس الغرض ، علماً أن الخلاف الذي كانت تعمل به الأطراف اليمنية المختلفة هو انجاز تعديلات دستورية أولاً.

وقد تم الاتفاق على تشكيل مجلس للرئاسة مكون من خمسة اعضاء هم : علي عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغني ، من حزب المؤتمر وعلي سالم البيض وسالم صالح محمد من الحزب الاشتراكي والزنداني عن « الاصلاح ».

ورغم أن الاعضاء الأربعة الاخرين أدوا اليمين الدستورية إلا أن علي سالم البيض نائب الرئيس بقي معتكفاً في عدن.

حيث نقلت بعض المصادر قوله « انه لن يعود الى صنعاء وانه يطالب بنقل العاصمة السياسية الى مدينة أخرى ». ومجموعة كبيرة أخرى من المسائل المتعلقة بحدود سلطة المحافظات وإجراءات توحيد الجيش والمؤسسات الأخرى . مطالباً تخليص الجيش من النفوذ العشائري ومراكز القوى ، ومعلناً انه مستعد لانهاء الحزبية فيه.

ويرى المراقبون أن إدخال الزنداني من تجمع الاصلاح في مجلس الرئاسة وهو من حزب الأخوان المسلمين ، سوف يضمن لحزب المؤتمر وجود « كاسحة ألغام » أمامهم في مواجهة الحزب الاشتراكي.

وقد حاولت احزاب المعارضة المختلفة التي تتمثل باقلية في مجلس النواب التوصل الى اتفاق مع الأحزاب الرئيسية الثلاثة بهدف عقد مؤتمر وطني لمناقشة مختلف قضايا الخلاف وسبل الحل ، إلا أن الأحزاب الثلاثة « المؤتمر والاشتراكي وتجمع الاصلاح » وهو الائتلاف الحاكم ، رفضت الدعوة من أجل الابقاء على احتكار السلطة والخلاف ، رغم أن عدم تدارك الخلاف بالسرعة الممكنة سيضع مجمل مشروع الوحدة تحت علامات استفهام كبيرة.

ويحاول حزب المؤتمر التوصل الى صيغ جديدة تعكس موازين القوى الحالية والوضع الجديد الذي يخدم هيمنته على السلطة بشكل كبير ، ولذلك يتبنى المؤتمر الموقف الداعي الى تشكيل نظام سياسي جديد على مبادىء النظام السياسي الرئاسي ، بينما يرى الحزب الاشتراكي انه لا بد من وجود مجلس رئاسي يقسم السلطة فيه بالمناصفة ، مع المؤتمر ، وأن يتضمن الدستور نصاً صريحاً يؤمن له هذا الحق ، تحت شعار التمثيل الكامل لكافة فئات وطبقات وشرائح ومناطق البلاد بما يخدم ويصون الوحدة ، وفي ظل نظام لا مركزي ، تتمتع فيها الاقاليم بدرجة عالية من حرية الحركة واتخاذ القرار.

ويعاني الحزب الاشتراكي من مجموعة من الصعاب تتمثل في خسارته لحلفائه الخارجيين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من جهة ، ودخوله في مشروع الوحدة وهو في حالة من التمزق والانقسام بعد الاحداث الدموية التي عاشها الحزب إثر المواجهة التي اندلعت بين أطرافه عام ١٩٨٦ ، ودفعت بالدولة في جنوب اليمن آنذاك الى حافة الانهيار. إضافة الى أن الأوضاع وموازين القوى الدولية والاقليمية والمحلية الجديدة جعلته يعيش في حالة من الضياع الفكري ، وهو ما زال يفتقد الى برنامج بديل يتعامل مع الواقع الجديد ، وهذا في الواقع ما يدفعه الى المعارضة السلبية عبر « الإعتكاف » ، ويعطي المؤتمر أولية واضحة في طرح بدائل عدة واقتراحات مختلفة للتعامل معها. بينما يتصرف الاشتراكي كحزب معارض وهو جزء من الائتلاف الحاكم.

وترى الغالبية من الأوساط المراقبة للوضع هناك أن الأزمة تزداد عمقاً وصعوبة إذا ما أخذ بعين الاعتبار الطبيعة القبلية لليمن ، والانقسام المؤسسي والاداري ووجود قوات عسكرية غير موحدة لدى عدة أطراف ، إضافة الى الأزمة الاقتصادية التي لن تستطيع الدولة معالجتها إذا ما أصبح الاستقرار والأمن هناك تحت علامات استفهام.

ولهذا فإن امكانية التوصل الى تسوية بين الحزبين الرئيسيين « المؤتمر » و« الاشتراكي » هي الامكانية الوحيدة للحفاظ على الوحدة والمسيرة الديمقراطية وصيانتها ، وإلا فالبديل يمكن أن تكون عواقبه وخيمة على الدولة والشعب اليمني ، وهو التفتت الى أكثر من دولتين وليس العودة للماضي فقط.

بعد استنفار الرأي العام الأمريكي

إدارة كلينتون تدفع الأطراف الصومالية لحسم المعركة

بعد الخسارة الكبيرة التي تعرضت لها القوات الأمريكية في الصومال والتي كلفت كلينتون وإدارته الكثير على صعيد الرأي العام الأمريكي ، بدأت الولايات المتحدة تتحرك على أكثر من محور للوصول لأهدافها بأقل التكاليف.

فقد استطاع المبعوث الأمريكي السفير المتقاعد روبرت أوكلي انجاز مهمته في الصومال والمتمثلة بإطلاق سراح الطيار الأمريكي مايكل ديورانت التي كانت قد أسرته قوات محمد فرح عيديد في مواجهة قتل فيها ثمانية عشر جندياً أمريكياً وجرح عشرات الجنود الآخرين ، كما تم التوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار ما زال مستمراً حتى الآن بين قوات عيديد والقوات الدولية.

فيما اتخذت الادارة الامريكية عدة قرارات لاعادة نشر القوات بما يحفظ امنها وسلامتها ، وقرار بسحب القوات الأمريكية نهائياً من الصومال حتى ٣١ آذار القادم.

وفي نفس الوقت تقوم الادارة الامريكية بمحاولة إقناع حلفائها لارسال مزيد من القوات الى الصومال ، لتنفيذ أهداف عملية « يونصيوم ٢ » وفي هذا الاطار وردت أنباء عن نية الحكومة الباكستانية زيادة قواتها هناك الى عشرين ألف جندي خلال الأشهر القليلة القادمة ، لكي تتسلم لوحدها الأمن في مقديشو ، بينما رفض الزعيم الكوري الجنوبي كيم يونج سام طلب الرئيس الأمريكي بإرسال المزيد من القوات الكورية الى هناك.

وتتردد أنباء عن محاولة تقوم بها الولايات المتحدة لاقناع عدد من الدول الافريقية للقيام بمهام « يونصيوم ٢ » في الصومال والمتمثلة في فرض الأمن والاستقرار بالقوة ، وإعادة بناء هياكل الدولة ومؤسساتها ، والنظام السياسي والاقتصادي في هذا البلد ، وهي المهمة الاولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة.

وفي الجانب الآخر بدأت تبرز ملامح سياسة جديدة جوهرها استخدام الحلفاء الداخليين في مواجهة المعارضة المسلحة التي تقاوم وجود القوات الدولية ، وفي هذا الاطار اشتعلت الاشتباكات مؤخراً بين القبائل والقوات الصومالية في العاصمة مقديشو ، وذلك بين شمال العاصمة التي يتحصن فيها علي مهدي محمد الموالي للقوات الدولية ومحمد فرح عيديد الذي يتمركز في جنوب العاصمة ويقود المعارضة للتواجد الأجنبي في الصومال.



وقد وصفت المعارك بين القوات الصومالية المتمركزة في شطري العاصمة نهاية الشهر الماضي بأنها الأعنف من نوعها منذ عدة شهور ، راح ضحيتها ما يزيد على عشرة قتلى وخمسين جريحاً.

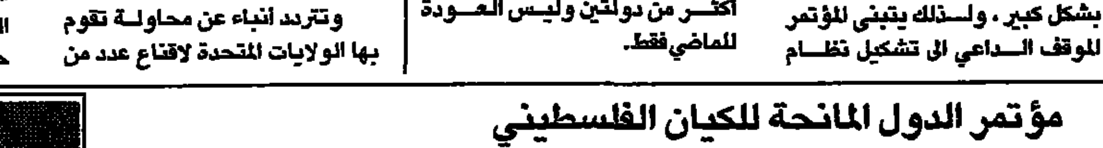
وقد إندلعت هذه المعارك في أعقاب التصريحات التي أطلقها بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ، والتي أعلن فيها أن القوات الدولية ستنسحب من الصومال حتى ٣١ اذار القادم إذا لم تتمكن من التوصل الى تسوية لفرض السلام ، وعندها سيكون الاحتكام للقوة هو الطريق الوحيد ، وقال إذا رفضت الأطراف الدولية فرض السلام بالقوة فستنسحب من الصومال وإذا ما تم الاتفاق على تسوية فسيكون بالامكان الابقاء على الحد الأدنى من القوات الدولية لحماية المساعدات الانسانية.

وقد اتهم عيديد الأمم المتحدة بأنها تقف خلف الاشتباكات الأخيرة بين الصوماليين ، وأنها تهدف من وراء ذلك الى إيجاد أسباب لبقائها في الصومال.

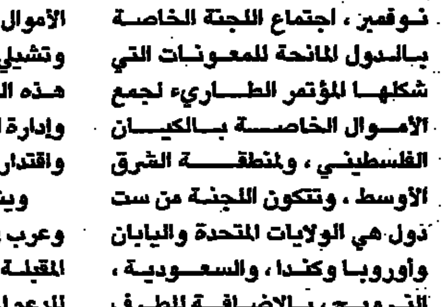
وفيما أعلنت مصادر الأمم المتحدة أن قوات عيديد أطلقت النار على المواطنين الصوماليين الذي كانوا متوجهين للاشتراك في مسيرة تأييد لمؤتمر السلام الذي كان دعا له مهدي في مقديشو ، نفى عيديد أن تكون قواته هي التي باشرت بإطلاق النار وقال انه ملتزم بوقف اطلاق النار الذي وقعه في ٩ تشرين أول الماضي ، وأعلنت مصادر الأمم المتحدة بعد ذلك أنه رغم الاشتباكات والمعارك الأخيرة إلا أن القوات الدولية ستبقى بعيدة عن الصراع وأن وقف إطلاق النار لم ينهار.

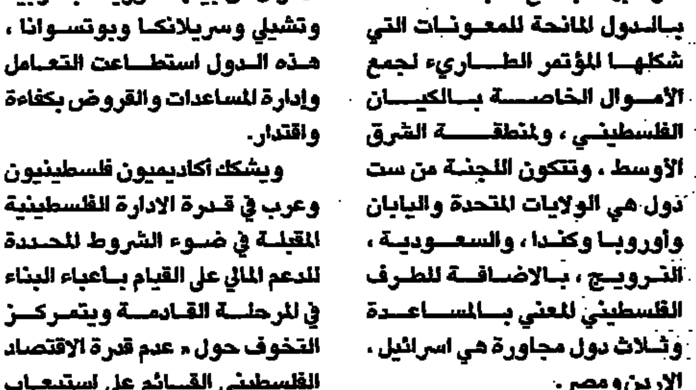
ويرى المراقبون أن الولايات المتحدة بدأت تستخدم مجموعة من السياسات على الصعيد الداخلي تهدف الى إنهاك قوى الميليشيات الصومالية ، بما يفسح لها المجال لفرض الحل الذي تريد في وقت لاحق ، دون أن يكلفها ذلك ثمناً كبيراً ، وخصوصاً أنها تعمل لاستبدال قواتها بقوات من منظمة الوحدة الافريقية ومن دول العالم الثالث الموالية لها.

مؤتمر الدول المانحة للكيان الفلسطيني



وأسئلة النموذج والكفاءة والاستقلالية





يبدأ في الرابع من تشرين/ نوفمبر ، اجتماع اللجنة الخاصة بالدول المانحة للمعونات التي شكلها المؤتمر الطارىء لجمع الأموال الخاصة بالكيان الفلسطيني ، ولمنطقة الشرق الأوسط ، وتتكون اللجنة من ست دول هي الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وكندا ، والسعودية ، النرويج ، بالاضافة للطرف الفلسطيني المعني بالمساعدة وثلاث دول مجاورة هي اسرائيل ، الاردن ومصر.

ويستهدف المؤتمر وضع آلية لعمل اللجنة في المرحلة القادمة ومتابعة الدول التي أعربت عن استعدادها ، للتبرع بالأموال لانشاء البنية التحتية لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وقال أحمد قريع (أبو العلاء) مدير الدائرة الاقتصادية في المنظمة انه لا بد من تشكيل آلية فلسطينية قادرة على استيعاب هذه الأموال وتوجيهها نحو عمليات التنمية والتعاون مع الآلية الدولية.

واضاف بالطبع هناك علاقة بين الآليتين وأهمية الآلية الفلسطينية هي القدرة على استيعاب الأموال ومراقبة المشاريع وإدارتها وإقناع الشعب والمجتمع الدولي بقدرتنا على استيعاب الأموال ، وإذا ما توافرت الآليتين فسيحدث التكامل.

وقال أبو العلاء في حديث لصحيفة الحياة اللندنية (٢٥/١٠) أن العديد من تجارب دول العالم الثالث مع وصفات وتوصيات وأموال البنك الدولي تشير الى أن هذه التوصيات والأموال لم تستوعب ، وبالمقابل فإن دولاً قليلة نجحت في استيعاب الأموال من بينها كوريا الجنوبية وتشيلي وسريلانكا وبوتسوانا ، هذه الدول استطاعت التعامل وإدارة المساعدات والقروض بكفاءة واقتدار.

ويشكك أكاديميون فلسطينيون وعرب في قدرة الادارة الفلسطينية المقبلة في ضوء الشروط المحددة للدعم المالي على القيام بأعباء البناء في المرحلة القادمة ويتمركز التخوف حول « عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني القائم على استيعاب أنماط المساعدات الدولية ، إضافة الى نقص المعلومات والاحصاءات التي تتمتع بها سلطات الاحتلال وحدها ، ولا يجد الفلسطينيون مفراً من الاعتماد على المنشور منها ».

« كما يخشى بعضهم أن تكون الوعود الدولية بالمساعدات بمثابة الجائزة التشجيعية التي لن تتكرر ».

(جواد الحمد ، الحياة ٢٥ت١/ نوفمبر٩٣).

وفي ندوة اقيمت في لندن (٢٢/١٠/٩٣) حول الآفاق الجديدة للسلام في الشرق الأوسط ، نظمتها مؤسسة « فيدرال ترست » بالتعاون مع المفوضية الاوروبية ، قال الخبير الفلسطيني د. يزيد صايغ أن الدعم الدولي المالي لا يكفي وحده بل يجب أن يرافق ذلك معونة استشارية في كافة الميادين. واضاف ، من الضروري أن تساهم أوروبا في إنشاء المصارف الفلسطينية الكبيرة ، والى أهمية إنشاء هيكلية مصرفية متطورة.

وفي رده على التخوفات من البيروقراطية الادارية وأثرها في عدم الاستغلال الأمثل للمساعدات قال صايغ ، من الضروري الفصل بين الادارة الاقتصادية والادارة السياسية ، لكنه شدد على أهمية الاقتصادية الفلسطينية ، لتحقيق المركزية الاقتصادية ، في المرحلة الأولى التي تجري خلالها الاتصالات مع المؤسسات التي ستقدم للمساعدات والقروض والمشاريع.

ولكن السؤال الذي يدور الآن في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية داخل الأرض المحتلة تمحور حول عدد من الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية المقترحة من جانب قيادة المنظمة ودائرتها الاقتصادية وكذلك البنك الدولي ومدى ملاءمتها والطموحات التي يتوقعها الفلسطينيون والعالم من السلطة الجديدة. وكما قال أغلب المتحدثين في مؤتمر آفاق المستقبل العربي في عالم متغير الذي عقد في عمان مؤخراً فإن النموذج الاقتصادي المقترح سيكون اما سينغافورا أو الصومال ، ويقول سامر المصري (اقتصادي من الارض المحتلة) ان البنك الدولي يقترح نموذجاً خدماتياً للتنمية ، يقترب من النموذج اللبناني قبل الحرب الأهلية ، حيث يعتمد هذا الاقتصاد على العوامل الخارجية أكثر من اعتماده على العوامل الداخلية ، كما أن هذا النموذج الخدماتي يبقى مرتبطاً بتوفر أعلى درجة من الاستقرار السياسي في المنطقة ، ويصبح التوتر مصدر خطر دائم على الاقتصاد.

وبخلاف مسالة النموذج المقترح للاقتصاد ، الخدمات أم قاطرة التصدير التي لا تزال قيد الدراسة ، تبرز مسالة حدود استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وتداخله مع الاقتصاد الاسرائيلي خاصة وأن بنود الاتفاق والملاحق أربكت هذه القضايا في الغموض.

فطموح اسرائيل أن يبقى اقتصاد الكيان الجديد مرتبطاً بها لأطول فترة ممكنة ، كما ستبقى سيطرتها على حركة الجسور والمعابر مع الأردن ومصر ، ولم تتضح بعد الأنظمة الضريبية والجمركية وكذا الانظمة المصرفية وعملة التداول الرئيسية.

ولا ترتبط مجمل هذه القضايا والتساؤلات المطروحة بمستقبل الكيان الفلسطيني ، وإنما تمتد لتشكل الفاعل الرئيسي في محددات المستقبل الاقتصادي الأردني ، الذي يرتبط موضوعياً في تطوره واتجاه سيره ، بنوعية الاجابة على مجمل هذه التساؤلات ، وهو ما ستحاول « الأهالي » مواكبته والاجابة عليه.

كيف ستتعامل اسرائيل مع ياسر عرفات



كشفت مصادر اسرائيلية سياسية رفيعة المستوى النقاب عن ان الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق رابين لن تتعامل مع ياسر عرفات رئيس المنظمة في تونس على اساس رئيس دولة بل ستتعامل معه باعتباره رئيس حزب سياسي فلسطينيا.

واضافت المصادر السياسية أن اسحق رابين رئيس الحكومة عقد مؤخرا اجتماعا خاصا مع عدد من مقربيه من اعضاء الحكومة حيث عقد مؤخرا اجتماعا خاصا مع عدد من اعضاء الحكومة بحث معهم هذه المسالة وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن يتم التعامل مع عرفات في المستقبل كرئيس حزب وليس رئيس دولة كما يسمي عرفات نفسه خاصة وان حكومة اسرائيل تعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة حتى ولا في غزة واريحا.

وداعاً للكلولوخوز .. وداعاً للسوفخوز

[illegible] اصدر الرئيس الروسي [illegible] الدولة تحت عنوان الاصلاح الزراعي [illegible] بتلقي ملكية عقارية كما يقضي المرسوم [illegible] بالزراعة إلى شركات مساهمة.

ويامكان المالكين الجدد [illegible] وشراء الارض وتوريثها [illegible]

وفي تقرير لوكالات الانباء [illegible] التاريخية ، توقع المعلقون [illegible] جديد ، نظراً لانعدام الامكانيات [illegible] الفقراء ، هل هي [illegible]

● قالت مصادر [illegible] البنك الدولي [illegible] السلع والبضائع [illegible] والغاء قسم كبير منها.

ويشترط [illegible]

وتلخص [illegible] الصناعات الشبيهة في الدول [illegible] والاعفاءات الجمركية على [illegible] المنافسة الجدية مع الصناعة [illegible]

كما ان اقتصاد السوق [illegible] الراسمالية المتطورة تضع [illegible] وخير مثال على ذلك الصراع [illegible] المنتجات التي يوفر لها [illegible]

قمة للاحتفال [illegible] خطوات الوحدة الاقتصادية

قمة اوروبية استثنائية [illegible] المناقشات حول تطبيق الوحدة الاقتصادية [illegible] الاتفاقات المتعلقة بعمل المؤسسات [illegible] تعاون مشترك في مجالات السياسة الخارجية والامن [illegible] الخارجية.

واعتبرت الرئاسة البلجيكية [illegible] مجال الانعاش الاقتصادي [illegible] للمجموعة وصل الى (١٧) مليون [illegible] مبادرة تقترض بموجبها المجموعة مبلغ (٢٤) [illegible] مصداقية اوروبا الموحدة [illegible]

من جانب آخر [illegible] اضافية لتمويل عمليات التنمية الاوروبية.

ومع صدور هذا العدد (١/١١/٩٣) يكون [illegible] المفعول ، وتهدف الى وحدة اوثق بين الشعوب الاوروبية [illegible] السياسية والاجتماعية والاقتصادية [illegible] يستدعي التدقيق [illegible] اسبانيا واليونان وايرلندا والبرتغال [illegible]

واشنطن تسعى لايجاد سبل لدعم اسرائيل [illegible] من اتفاق السلام

عقد مؤتمر وزارة الخارجية الصحفي [illegible] ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر الناطق باسم الوزارة مايكل ماكري.

وقال الناطق ماكري ان حكومة الرئيس كلينتون [illegible] الكونغرس والحكومة الاسرائيلية في اطار [illegible] تحمل بعض التكاليف التي تواجهها اسرائيل في نطاق تحقيق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

واضاف قائلاً ان هناك تكاليف [illegible] بيان المبادىء الاسرائيلي الفلسطيني المشترك [illegible] غير ان هناك امورا [illegible] الضفة الغربية [illegible] مدنية معينة فضلاً عن [illegible]

وقال « لا اعلم انه تم [illegible] يتوجب علينا ان نعقد [illegible] لا يبحثون اي شكل [illegible] الاليات يمكن ان يكون [illegible]

وقال الناطق ايضاً انه تم استعراض [illegible] التي يمكن فيها توفير المساعدة لاسرائيل.

وبشأن موضوع ذي صلة قال ماكري ان الولايات المتحدة تواصل اعتقادها ان تحقيق سلام شامل في المنطقة [illegible] السلام المباشرة بين الاطراف في واشنطن [illegible] برعاية [illegible] الولايات المتحدة [illegible]

واستطرد قائلاً ان الولايات المتحدة [illegible] غير ان سرعة [illegible] حل من مسؤولية الاطراف.

في وداع مجلس النواب واستقبال مجلس جديد

● د. عماد خالد الحطبة

تقبل بلدنا على افتتاح موسمها الديمقراطي الثاني، وذلك مع بدء العد العكسي لانتخابات مجلس النواب الثاني في عصر الديمقراطية، والاول في عصر التعددية الحزبية.

ومما لا شك فيه ان حمى الكتابة عن الانتخابات تجتاح كل من يمتلك القدرة على الكتابة في شؤون السياسة، وتتجه اشرعة الكتابة حول واقع ما نراه من سيادة النزعة العشائرية بحيث اصبحت عامل الحسم الاول في قضية من سيفوز ومن سيخسر. او نحو مستقبل ما نريد من نواب المستقبل.

لكنني هنا اود الحديث عن الماضي، وعن مجلس النواب الذي رحل، خاصة وان معظم نوابه بادروا الى ترشيح انفسهم. واننا قد نجد انفسنا امام مجلس نواب جديد ـ قديم لم تتعدل فيه الا بعض الوجوه.

لقد كان مكتشف مصطلح «التجربة الديمقراطية» موفقا جدا. فنحن كمواطنين كنا نسمع عن الديمقراطية ونطالب بها لكننا لم نكن نفتقدها لاننا لم نعرفها، وعندما وصلت الى ايدينا لم نعرف ماذا نفعل بها. كان الاعتقاد السائد لدينا ان الديمقراطية تعني ان نشتم الحكومة وننتقدها دون ان نسجن، وهذا ما فعلناه، وما فعله الكثير من نوابنا، وضيعنا فرصة مباشرة عملية التحول الديمقراطي الحقيقي اذ شغلنا بالقشور، وترك لب الامور لتتعامل معه الحكومة.

فعلى الصعيد الداخلي، عاجلت حكومة السيد مضر بدران اندفاع النواب الذي خرج عن حدوده في جلسة الثقة بالصدمات المتتالية، فقامت بتجميد الاحكام العرفية تمهيدا لالغائها، واطلقت الحريات الى درجة مقبولة، وراكمت فوق رؤوس النواب مجموعة من القوانين التي تستلزم المناقشة والاقرار، وهو ما فعلته الحكومات المتتالية، حتى غدا السادة النواب بلا حول ولا قوة. وان كان يسجل للمجلس السابق اقرار قانون المطبوعات الجديد، فان ما لسناد مما كتبه المعنيون بهذا القانون من صحفيين وكتاب، ان هذا القانون كان دون مستوى الطموح لكنه يبقى خطوة الى الامام.

اما قانون الاحزاب الذي ترافق اقراره بضجة صورته على انه مبلغ المراد، وبداية لعصر جديد. فقد اثبتت الاحداث انه لم يكن سوى عملية تجميل ثانوية للوجه الديمقراطي، لان ما يعانيه المواطن لم يكن في يوم من الايام غياب الاحزاب. فمشاكل المواطن المعيشية، كانت قبل قانون الاحزاب وظلت بعده السوط الذي يجلد ظهره ويستنزف عمره. فما يستلزمه العمل الحزبي من جهد ووقت يمكن ان يسخر للبحث او القيام بعمل اضافي يساهم في تخفيف وطأة الغلاء التي يرزح المواطن تحتها. لا نشك في ان التعددية السياسية نعمة للمثقفين لكنها ترف للكادحين، خاصة وان الاحزاب التي خرجت من رحم هذا القانون ليست سوى تكرار لالوان طيف محددة.

نسأل اليوم ونحن على ابواب الانتخابات، كم نقابة جديدة تم تأسيسها؟ اين نقابة المعلمين واتحاد الطلبة واتحاد الفنانين.. الخ؟ ماذا فعل النواب لتفعيل النقابات القائمة وتخليص قوانينها من بقايا العهد العرفي.

اما على الصعيد الاقتصادي، فالحديث ذو شجون، فالنواب الذين ركبوا موجة احداث نيسان ١٩٨٩، والتي اعربت عن احتجاج الناس على الضائقة الاقتصادية الاخذة بالاشتداد، اسكرهم الكرسي تحت القبة ونسوا كل وعودهم. لقد ارتفع سعر كل شيء، الكماليات والاساسيات تحت سمع وبصر نواب الشعب، وارتفعت معدلات البطالة، اسعار الشقق، اقساط التعليم، ونوابنا يهددون بالويل والثبور، لتنتهي الندوة او ينفض الاحتفال باعادة ذبح الضحية مرة اخرى، وعلى المواطن ان يتحمل اكثر. وتم تمرير برنامج الاصلاح الاقتصادي الموصوف من الصندوق الدولي ـ سيء السمعة ـ تحت بصر وسمع نواب الشعب، وانتهت الضجة بان لا بديل وعلى المواطن ان يتحمل اكثر.

احدهم علق ذات مرة بان هذا ليس مجلس نواب، بل مجلس نوائب. فقد لعب دور الجسر الذي مرت فوقه كل القرارات التي تمس قوتنا، لكن هذه المرة دون «انتفاضات!!» او الاطاحة بحكومات.

لعل احدهم سيسأل ماذا كان يمكن للنواب ان يفعلوا امام تركة ثقيلة تركتها عهود متتالية من سوء الادارة والفساد؟

لسنا نطلب المستحيل. كل ما تمنيناه ان نرى بصيص نور، ان نرى نوابنا يعملون على اطلاق شرارة التغيير الجذري من خلال قوانين تمس مصلحة المواطن بشكل مباشر اولا، ثم تنتقل لتلك التي تمس مصلحته بشكل غير مباشر.

يقول احد النواب السابقين لقد تم اقرار مجموعة كبيرة من القوانين التي تمس مصلحة المواطن بشكل غير مباشر، لذلك فان المواطنين لا يشعرون بالتغيرات التي تحدث تحت السطح.

نقر مع السيد النائب باهمية مثل هذه القوانين في ديمقراطيات انجزت مهماتها الكبيرة، لن ما فائدة اقرار قوانين ما كانت لتتعطل حتى لو لم تكن هناك ديمقراطية كانشاء محكمة ما في منطقة، واقرار قوانين وتعديلات قوانين قائمة ونافذة، وترك القوانين التي تمس المواطن بشكل صميمي ويومي الى فرصة اخرى. الم يكن هذا من قبيل اضاعة الوقت والاستسلام امام ضغط الحكومات المتتالية لاشغال النواب بالشكليات وسيطرة السلطة التنفيذية على التضامن.

وننتقل الى مؤسساتنا، والتي شغل عدد من السادة النواب مراكزها القيادية من خلال الوزارات المختلفة، ونعتمد على ما قاله السادة النواب انفسهم من ان هذه المراكز القيادية تم استغلالها لمصالح شخصية وحزبية وانتخابية وـ... ـنقطة. وتابع مجلس النواب جلساته وبقيت المحسوبية والعشائرية والحسابات الانتخابية الحكم في مؤسساتنا، ومن لا يصدق فليراجع جداول التعيينات، وان كان من الراسخين في السلطة قد يتمكن من سؤال ديوان الخدمة المدنية.

لقد فصلت جميع انظمة مؤسساتنا بطريقة عرفية، ومن قبل عقليات عرفية، وجاء فرسان الديمقراطية ليتبوأوا مراكز المسؤولية فيها فماذا كانت النتيجة؟

وزير «ديمقراطي» + نظام «عرفي» = ديمقراطية عرفية.

وهي سمة واضحة من سمات السنوات الديمقراطية الاربع التي انقضت.

وتبقى سمة اخرى لديمقراطيتنا ميزتها عن كل ديمقراطيات العالم الا وهي، ان فرسان الاحكام العرفية الذين تغنوا بامجادها وضربوا بسيفها، هم انفسهم فرسان الديمقراطية المدافعين عنها والضاربين بسيفها، وفي تلك العجب العجاب!!

* نقول لنواب المستقبل، اذا كانوا سيسيرون على خطى من سبقهم.. «فخذوا حصتكم من دمنا وانصرفوا».



● باسل طلوزي

مقالة أنابيب

المفترض أنني ساكتب الآن مقالة بديلة عن مقالة أصيلة لم تر النور....

هكذا يفترضنا رؤساء التحرير دائماً: قلماً وورقة مهيأتين للتزاوج في أية لحظة بصرف النظر عن الشهوة وعن فترة الخصب والمزاج والتقارب.... المفترض في عرفهم أن نصعد الفراش وننجب مقالة متناسين أن الكتابة مراوغة للفكرة، وإغواء للشكل، واحتراقاً بالمفردة...

وها أنا أحاول إنجاب مقالة من قلم جاف وورقة باردة فاتخيل نفسي طبيباً محايداً يحاول استيلاد طفل أنابيب من رجل زاو وامرأة عاقر. وعليه فقد خطرت ببالي فكرة أن أنجب مقالة أنابيب في هذا العدد، ليقف القارىء على مدى صعوبة الكتابة وإرهاصاتها في لحظة جدب حقيقية.

تتصارع الأفكار في ذهني الآن بلا أي رابط بينها.... فثمة مثلاً موضوع الانتخابات النيابية الذي لم أكتب عنه شيئاً حتى هذه اللحظة، وفي المقابل تقف امرأة في فضاء البال أود لو أخط لها سطراً من الحب، وفي المنتصف ينتصب اتفاق غزة أريحا متحدياً سخط قلمي كي يوازيه انتصاباً. وهناك مشروع فكرة عن تصفيات آسيا لكرة القدم التي جرت في الدوحة ... و ... و ... فعن أي شيء أكتب؟!

الواقع أنني لن أكتب عن أي موضوع مما سبق، بل سأعاود الحديث عن رؤساء التحرير وحساباتهم التي تتعارض دائماً مع قلقنا واحتراقنا. لا مع حساباتنا. لأننا والحمد لله لا نتقن فن الحساب، بدليل أرصدتنا الخاوية في البنوك. وعلاقاتنا الاجتماعية المنهارة جراء مواقفنا غير المهادنة، وعزلتنا عن كل ما يتعلق بالمخمليات...

فقط أريد أن أقول: سحقاً للكتابة التي امتصت دمنا وأرواحنا، في لحظات النشوة.... لكنها في لحظات الجدب ضنت علينا ولو بمقالة أنابيب واحدة نكسر بها أعين رؤساء التحرير الماكرة!!.

منـام

○ علي رمان

ياسادتي الكرامْ
كأنني رأيت في المنامْ
مرشحاً .. محترماً
يحاور الانامْ
فتارة يهاجم «الاعلامْ»
وتارة يداعب النظامْ

ومرّة يلتفُّ بالعباءةْ ..
ويدعي بأنهْ
مجدد الإمارة والاصلاحْ
وانه مدينا المأمول
وانه المتود قد غادر السرابْ
ليلتقي «الرفاق» و«الاحبابْ»
وانه لا يرتضي رصاصة الفساقْ
لكنه معترف بأنهْ
صنيعة النفاقْ
وانه لا يعشق الديكو.. والمايامْ
وانه محرر .. وفارس همامْ
وانه الخليفة المهدي
وانه... وانهْ
وانه... يعادل إمامه
ياسادتي
دنوتُ منه معجباً
فارتاب في امري...
ولملم الأطرافْ ..
وعولهْ .. تداعب الخرافْ...
وبعد ان هدأته.. سألتهُ
عن لعبة السياسةْ
وصنعة الكلامْ
اجابني مبتسماً
قد يست كلبنا...
من فمه...
وحزت مما عنده...
وحزت مما فيه
ـ انا ابن الكرامة..

ـ لعلها في الغور...
هناك قرب ريحا؟
ـ وقرب ما استبيحا؟!
وفجأة تعطلت... حكاية الكلامْ
رأيت يا أحبتي...
كأنني دعيت للمقابلة...
سئلت...
عن أنت... من أنت ياحثالةْ
ـ بل أنتْ... من أنت يا حثالةْ...
ـ ستتهم...
ـــ واعتقل... ... بسيطـــة...
بسيطة
ـ.. سوف ترى.
ـ نعم... نعم لانه الوطنْ
ـ يضمنا من سائر المنابتْ
ـ من سائر العروق والخروقْ
ـــ فينتفي التميـــز... وتنتفي الفروقْ

وبعدها .. شعرت بالدوار...
وبعدها أيقنت ان «أرضنا»...
كما روى اهل الفلكْ
تسبح في الفضاءْ...
وانها .. تلف...او تدور
لكن عنبها...
ما عاد مخصف الحضـــور او مخازن البلورْ
وان فيه من «ولد المنصور»
هناك يقبعونْ...
بحثاً عن الاكسير...
يقودهم في سعيهم جلجامشْ...
لكن مثلنا...
يبقى على الهوامش.
ياسادتي...
وفجأة... تعطلت حكاية الكلامْ
و... وعادت الاحلام.

رسالة من المواطن حسين شامخ الخضور

السيد رئيس التحرير:

انا المواطن حسين شامخ الخضور، مصاب باعاقة باطرافي السفلى، وعندما زار جلالة الملك جامعة اليرموك حاولت أن أطرح عليه مشكلتي كطالب في الجامعة مصاب بإعاقة شديدة بالأطراف السفلى وأحتاج الى سيارة كالتي تصرف عادة للمصابين بمثل هذه الاعاقة ويحتاجونها كما هو حالي للانتقال من مخيم الحصن حيث أسكن الى الجامعة. وقد أمر جلالة الملك أن يسمح الحرس بمقابلتي له حيث شرحت له حالتي وسلمت رسالة عليها العنوان الى سيادة الشريف زيد بن شاكر. وقال لي جلالته، انشاء الله سيكون لك ما تريد. وبقيت انتظر حتى هذه اللحظة أن تصرف لي هذه السيارة وأتمنى أن يستجاب لطلبي هذا لحاجتي الانسانية لها.

حسين شامخ الخضور
تلفون ٢١٠٨٧٠ / مخيم الحصن

الروائي مؤنس الرزاز يتحدث لـ «الاهالي» عن عمله الجديد

«كتاب الشروخ والشظايا» تعبير عن شرق المتوسط المتشظي الذي تحكمه العصبية الضيقة!!

● كتب المحرر الثقافي

«كتاب الشروخ والشظايا» هو عنوان العمل الجديد للروائي مؤنس الرزاز بعد رواياته: «احياء في البحر الميت» و«اعترافات كاتم صوت» و«متاهة الاعراب في ناطحات السراب» و«يوميات جمعة القفاري» و«الذاكرة المستباحة» و«قبعتان ورأس واحد».

العمل الجديد يستمر في بنيته الفنية على النمط الذي سارت عليه رواياته الثلاث الاخيرة، الاعترافات، والمتاهة، واليوميات القفارية، ولكنه في هذا العمل يخوض في تفتيت بنية الوهم، من خلال اشادة خطاب نقيض لا يتوقف عند حدود السخرية السوداء المرة.

ذروة الانهيار

الروائي مؤنس الرزاز قال لـ «الاهالي» ان سبب تسمية عمله بـ «كتاب الشظايا والشروخ» «اننا نعيش ذروة مرحلة الانهيار والتداعي، بحيث اصبح العالم وخصوصا شرق المتوسط عبارة عن لوحة فسيفسائية مشظاة متفجرة يحكمها قانون العصبة الضيقة»

ويعلل الرزاز اراز سبب اختياره الشكل السرد الخاص في هذا العمل بالقول اننا «نعيش ذروة الفوضى وغياب اليقين، وهذا لا بد ان ينعكس على المعمار الفني الروائي.»

وفي «كتابا الشروخ والشظايا» هناك «شظايا من لوحة فسيفسائية متداعية ومتفجرة ولكن هذه الشظايا تعكس خلفية تشتبك بينها الخطوط العريضة التي لا تخلو من فوضى باهرة».

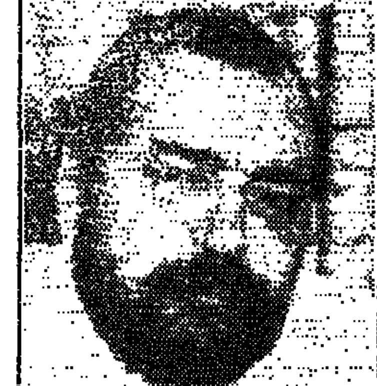
الواقع الاجتماعي للرواية

وحول ذكره لبعض الاماكن المعروفة في ان وتسميته لها باسمائها الحقيقة يرى الرزاز ان ذلك «يعطي مصداقية عامة للعمل الابداعي، ويمنح الاجيال القادمة صورة محسوسة عن الوضع والجو العام الذي نشأت فيه الرواية، وانها ليست معزولة عن واقعها الاجتماعي»

و ردا على سؤال حول المأزق الذي يمكن ان يقع فيه الروائي اذا ما هو امعن واغرق في المحلية اجاب الرزاز ان «هذه الامكنة، وهذه الاسماء، لا تؤثر بشكل عام على صيرورة الرواية، وانما هي مجرد اضافات، فحين اقول مثلا: الاستاذ بهجت كان مناضلا عملاقا، ورفض ان يعترف بانهيار العالم القديم، فالذي لا يعرف من هو الاستاذ بهجت لن يلتبس عليه الامر، لانه امام حالة موصوفة، واما الذين يعرفونه فان احساسهم بالحدث والحالة يتعمق».

الغرق في الساقية

وحول شكل الخلاص الذي اختاره بطله «عبدالكريم ابراهيم» بالانضمام الى حزب سياسي الروائي مؤنس الرزاز ان من «ذاق طعم الصراع رغم مرارته، ورغم نكهته التي تشبه العلقم، فانه لن يتخلى عن هذا التوجه، ومن اعتاد الابحار في المحيطات الهائلة، لا يستطيع ان يقضي وقتا طويلا في الساقية الهادئة الساكنة، واحتمال الغرق لامثاله في الساقية اكبر من احتمال الغرق في المحيطات الهادرة»!



مختارات من كتاب الشروخ والشظايا

فسيفساء ـ ١

قالت سميرة انني كنت وقحا وفجا ليلة امس مع عبدالكريم.. لا اذكر انني رأيت عبدالكريم ليلة امس، سألتها بقلق:

ـ ماذا قلت؟

ولتني ظهرها وقالت انني كنت سكران... كالعادة.. وعدائيا كالعادة. واختفت متوجهة الى غرفتها، حيث يلعب اولادي. هرعت خلفها مثل ثور هائج. قبضت على جديلتها. لم تصرخ. لم تنبس.

دفعتها نحو الجدار بقوة. ارتطم رأسها بالحائط ثم تهاوت على الارض. كانت الجدران تتعانق والسقف يضم الارض الى صدره. وصوت للروحة ينوح. الاولاد اندفعوا نحو خالتهم، رفعوها. كنت اقف مشدوها كالمسحور. رانية وقفت في اخر الدهليز. راقبتني بعينيها الواسعتين. لا تطرف. ولا تساعد اخوانها. انها تتاملني.

سميرة لم تئن رغم الوجع. تذكرت ان صاحبتها المستهترة درست في امريكا. وانها تعاطت المخدرات. ثم لجأت الى الايمان بالدين الاسلامي لتميز هويتها عن هوية المهيمن. صارت تدخل في جلباب وتجلل وجهها بالنقاب، وتتمشى مزهوة مستفزة في شوارع واشنطن.

لسميرة اعصاب حديدية. سميرة غير سوية، انها تحتمل ما لا طاقة لبشر باحتماله.

سعيت الى بيت عبدالكريم، بلغت شفير اليأس الاسود الانتحاري. انه الخواء والفراغ والملل: حدثتني نفسي بان اطلب منه تنسيبي الى الحزب. ضربت الباب بقبضة قوية. لم يكن عبدالكريم في البيت. كان يقتل الوقت في الحزب.

لا مقهى ولا ناد ولا جمعية تقتل الوقت في عمان. لماذا لا انضم للحزب اذا؟ لماذا لا انتقل من موقع للتقاعد الخريفي الى ملعب النشاط الحزبي المرهق.

لم لا؟

فسيفساء ـ ٢

ـ كما انني لم اهبط الى السوق، وسط البلد، منذ سنة كاملة. كان وسط عمان مركز تجمع الناس، وورشة اجتماعية، نقطة الاستقطاب. ثم تناثرت عمان في عصر مشمشية النفط في كل الاتجاهات.

عبدالكريم عثر على خلاصه في الانضمام الى حزب جديد، يقتل الوقت بالاجتماعات الحزبية. فلا وقت للسأم والضجر والاكتئاب والتفكير الوسواسي بالانتحار. انا لم اعد احتمل احباطا جديدا. كيف انضم الى حزب اردني محدود بعد ان كنت عضوا في حزب يمتد في طول المشرق العربي وبعض مغربه؟

عبدالكريم وافق «هو وكل الاحزاب والفعاليات من اقصى اليمين الى اقصى اليسار» على الولوج في «لعبة» الديموقراطية. قبل الديموقراطية عرضت عليه رئاسة تحرير نشرة للمؤسسة شبه الرسمية، فاعتبرها اهانة. اما اليوم فهو يرئس تحريرها ويحولها من نشرة صفراء محافظة الى نشرة تحريرية قومية تقدمية. ترى ما هي العلاقة بين المثقف المعارض شديد الحساسية وبين سلطة انفراج ديموقراطي؟ هل يلعب دورا ايجابيا ويحتل موقعا حساسا فيه هامش معقول من حرية اتخاذ القرار، ام يرفض الموقع باسم الطهارة الثورية ويفسح في المجال لرجل اخر محسوب على عقلية عهد الاحكام العرفية؟

وسمير قلق متردد. يسألني النصيحة. هل يقدم ويقبل ام يحجم ويرفض. انا لاحظت انني نسيت سؤاله. طلبت ان يكرر السؤال. تقلص وجهه. ثم كرر السؤال. هززت منكبي وبرمت شفتي السفلى، اقلقتني ظاهرة نسيان سؤاله لوهلة. ثم تناسيت الموضوع. لكن هذه الظاهرة وظواهر اخرى بدأت تتكرر تدريجيا

***

نصحتني الخبيرة الالمانية باصطحاب رانية الى مركز العناية بالطفل. قالت انه قائم قرب صويلح. اخذتها الى هناك بعد ان اصرت على اصطحابي. اخوانها جميعا. استقبلتنا المرشدة النفسية الاردنية بابتسامة مشرقة. اعتذرت عن اصطحاب الاولاد. قالت

ـ مش مهم.

لغة الحوار بين رانية والمرشدة هي لغة الملعب. المرشدة التي اطلعت على تقرير الخبيرة الالمانية، اكدت ان رانية ضد السلطة. وبخاصة سلطة الاب او المعلمة. قالت ان الوسيلة الوحيدة للوصول اليها تكمن في لغة الايدي... اي اللعب، لا اللغة.

انها لا تستجيب لاي سؤال شفهي. لكنها، بعد تلكؤ وتردد، تعكف على التواصل مع الاخر عبر العاب يدوية مثل «البزل» و«الدومينو» ولعبة الافاعي والسلالم. لاحظت المرشدة ان رانية تتبادل الحديث مع اقرانها وتتواصل، لكنها ترفض الاستجابة لمبادرة الكبار الشفهية. المرشدة قالت:

ـ اصل المشكلة يكمن في علاقتك انت معها.

شعرت بالاثم ولم انطق او اومىء. سألت المرشدة عن ثمن «الجلسة» فاخبرتني ان المؤسسة مجانية خيرية. لمعت دمعة في عيني. ودهمني احساس غريب بالولاء لهذا الوطن.

مساءات [illegible]

مرحى [illegible] الكثيرين!

● موسى برهومة

ان العشاق الحميم بين [illegible] و«الابداع» ليس ارتباطا [illegible] عابرة، وانما هو شرط ضروري من اجل ان يبقى تلاقحهما عن خلق جديد لا يعنيا باي [illegible] خارجه مهما تعاظم ومهما [illegible]

في ظل هذه العلاقة العشقية [illegible] ازهار الابداع لتمنى [illegible] براقمة للانساني حتى [illegible] هذا الاشتباك يتحقق [illegible] مساحات شاسعة [illegible] تقارب المعجزة!

ولان اصول الاشياء ان تكون [illegible] ولان تلك الاصول [illegible] في المجتمع [illegible] مشتهاة فان الابداع [illegible] والحرية [illegible] مهددة بفاعليته [illegible]

[illegible]

ويكشفه ويهدم في [illegible] [illegible] الضحك التي تنظر الى [illegible] سلطة لا الحكومة، وانما المجتمع [illegible] تطردها من ميدان التصويب [illegible] وكلتيهما يفرض على العاملين في هذا المجال ان يتحملوا اثمن من اقلامهم فيحرموا من [illegible] حتواطئي من الدرجة الاولى.

[illegible] يحمل [illegible] [illegible] لعلها النظر البالغة العريضة التي تتم تحت سيف ظلالها كل تلك الاشتباكات واعتنى بهذه النافذة الديمقراطية!!

فاذا كانت كل تلك [illegible] في عهد الديمقراطية [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] تلك [illegible] [illegible] [illegible] واخرج من الجولة القادمة!

الجولان لن [illegible] [illegible] ان استعيد [illegible] وارقد روحي [illegible] الخيام واستعد بكل عزم واصرار للجولة [illegible] القادمة!!

مهرجان المسرح الجامعي الثاني

٦ مسرحيات في مهرجان الأردنية

* ست مسرحيات تتنافس في مهرجان المسرح الجامعي الثاني في الجامعة الأردنية حيث تدخل مسرحيات: رحلة حنظلة لسعد الله ونوس وإخراج جمال مرعي، والرجل العاري لسمندر وإخراج أسامه الملا، البيت الصاخب تاليف ولسيد مدفعي، مقص مسرحية لسالم سباعي وإخراج عصام حنبلي، راسا على عقب لمحمد حمزاوين وإخراج أدهم للغوش، الطراطير لعبد الجبار أبو غريبة وإخراج ماهر جابر.

وتكونت لجنة التحكيم من عبد الرحمن ياغي، صلاح جرار، أشرف أباظة، محمود اسماعيل بدر.

فردوس عبدالحميد للاهالي:

انا متهمة بملامحي العربية.. والفن والثقافة حائطنا الاخير

● محمد فرحان

ليست ممثلة عادية، لانها تشبه احلام الناس العاديين، تستعير صوتهم، وتروض رغبتهم المؤجلة، فممثلات التلفزيون يبعثن غالبا على الملل او يثرن الشفقة في افضل الحالات، لكن فردوس عبدالحميد من القلة التي شذت عن القاعدة.

في عمان التقيناها في حوار حول الفن والالتزام ودور الفنان في الحياة ودورها مع الثنائي محمد فاضل واسامة انور عكاشة، تقول:

* ثمة صعوبة كبيرة في ان يبقى الفنان ملتزما، ويظل على صموده، حيث الضغوط المحيطة، لهذا فإن الفنان الملتزم فان يخسر على اكثر من الصعيد المادي والمعنوي، ولا بديل له الا الصمود، والا سيتحول لشيء هلامي ليس له ملامح، وهناك صعوبة شديدة في الاستمرار الا اذا استمرت حالة المقاومة والصمود، وفي النهاية لا يصح الا الصحيح.

وحول دورها الاجتماعي والسياسي تقول، يجب ان يكون هناك وعي متعمق فالهجمة الحالية والمقاومة بشعة وشرسة جدا، لا بد للفنان ان يعي ما يحدث حوله، فاين دور اتحاد الفنانين العرب، من الهجمة الشرسة التي تفسد الفن والثقافة، لانه بانهيارها ينهار كل شيء، والامر مناط بدور فاعل للمؤسسات الثقافية العربية والمثقفين العرب، عليهم الابتعاد عن السلبية والتحسر على الماضي، والجلسات المغلقة، لهذا فالامر يتطلب مني كفنانة راس مال شجاعا يسهم في خلق اعمال قومية تعالج قضايانا الانسانية وهذا مطلب لكل من يعي ان الايام القادمة صعبة وصعبة جدا.

وتفرق فردوس عبدالحميد بين دورها كممثلة ونجمة، وتقول ليس شرطا ان تكون الممثلة نجمة، فالنجومية ليست شيئا رئيسا للجودة، وهذه القاعدة لم تكسرها فردوس عبدالحميد فقط بل كثرت في العالم اجمع، وما عادت المرأة سينمائيا كما كانت المرأة الدمية، فالواقع تغير، والانسان يريد الان ان يشاهد نفسه على الشاشة بواقعيتها وبأصولها، وهذا سبب من الاسباب التي ادت بممثل مثل احمد زكي الى ان يكون بطلا وهو تعبير حقيقي عما يحدث في الواقع وكذلك الامر بالنسبة لي كيف يمكن ان اكون بطلة بهذا الشكل الواقعي جدا، اذ ليس دور المرأة في الفن ان تكون غانية لاثارة الغرائز، والمشاهد فيما اعتقد له احساس فطري.

وفي معرض رد على التشابه بينها وبين ايرين باباس، تقول انا لا أجرؤ ان اشبه نفسي بايرين باباس، وان كنت من نفس الشريحة اي الممثلة التي لها امكانيات تمثيلية وليست شكلية.

وتتحدث فردوس حول محمد فاضل واسامة انور عكاشة هذا الثلاثي الدرامي المتميز وتقول، اعتقد اننا شكلنا ثلاثيا جيدا جدا، وفي رأيي ان المجموعات الفنية هي التي تحقق النجاح في المجال الفني.

بالرغم من محاولات الاخرين لتدمير مثل هذه المجموعات دائما «طبعا المجموعات الجيدة».. امثال الرحابنة وفيروز، واعتقد في هذا الصدد ان فيروز الرحبانية هي ليست فيروز الان، وتضيف الفنانة فردوس شيء رائع ان تجد مجموعة وجدت نفسها مع بعض وتتفاهم، وتكون تركيبة فنية واحدة، بشرط التجديد، وتؤكد ان مجموعة فردوس، فاضل، عكاشة، من المجموعات الناجحة، فقد قدمت «وقال البحر، عصفور النار، انا وانت وبابا في المشمش، مازال النيل يجري، النوه»، واعتقد انها كانت اعمالا ناجحة وجيدة على المستويين الفني والموضوعي.

وان كانت فاطمة، في ليلة القبض على فاطمة من اهم الاعمال التلفزيونية، التي قدمت لان هذا الدور بالذات كان دورا بعيدا عن شخصيتي الحقيقية، دور سيدة سواحلية بسيطة لكنها شديدة الكرامة والشموخ، وتمثل بنت البلد المصرية بكبرياء عال.

وتفرق بين «سوكا» في النوه و«فاطمة»، فشخصية «سوكا» فيها شيء من السوقية وهذه السوقية مقصودة، فهي تمثل شريحة من الناس تسلقت من خلال الظروف وليست اصيلة وهي تمثل شخصية «المعلمة» الحديثة الموجودة الان التي تشكلت في فترة التهليب والانفتاح فهم اصحاب «الغاية تبرر الوسيلة» وتؤكد فردوس عبدالحميد في حديثها عن محمد فاضل، بقولها انا لا اخجل من القول ان محمد فاضل من اهم المخرجين التلفزيونيين في الوطن العربي، لانه مخرج يعي جيدا ادواته الفنية ويعي قضاياه وقضايا مجتمعه ايضا وهي ميزة من مميزات محمد فاضل ايضا، فهو متطور يعي ما يحدث حوله ويتنبأ به ويحاول تجسيده في الاعمال الفنية ويعيش ازمات مجتمعه ويحاول ان يلقي الضوء عليها حتى يكون هناك حل لها.

ولانها امرأة، تقول فردوس فقد حاولت في اعمالي ان اقدم المرأة العربية بقدر كبير من الحقيقة في معظم الاعمال. وتضيف انا متهمة بملامحي العربية، سواء شكلي او شخصي.

واخيرا تقول في قضية فيلم ناصر ٥٦ والهجمة عليها، انا اعيد اليك السؤال.. لماذا هذه الضجة، هذا جزء من تاريخنا رضينا به ام لم نرض، وسوف يكون حتى وان كره الكارهون، هذه المرحلة من اهم المراحل الموجودة في تاريخنا الحديث، وهذه الشخصية «عبدالناصر» كان لها تاثير واضح وكبير ومباشر جدا على الوطن العربي وحتى هذه اللحظة وسوف تظل لان هذا جزء عزيز من تاريخنا. وللأسف الشديد، هذا العمل المصري والعربي الاول الذي يقدم حول شخصية مثل شخصية الرئيس جمال عبدالناصر، ومع ذلك يلاقي هذه العواصف الغريبة، وانا اتعجب، وانبه، لقد مات الرجل منذ ثلاثة وعشرين عاما، واعتقد انه ليس هنك خوف من ان يعود ثانيا فلماذا..!



فـلاش

القسم الثاني

جمال ابو حمدان ومكان امام النص

● ياسين النصير

يتضح ان احساس جمال ابو حمدان بالزمن، يفقده التركيز على الحدث التاريخي، او المرحلة، او الحادثة، او الهوية، لانه يتعامل مع الزمنية، لو انها جريان غير منقطع، وما الشخوص والاحداث، والمفاوز الا علامات مرور خضراء في التاريخ، فعروة بن الورد، او السندباد، او اي بطل من ابطال قصصه الاخرى «القاص يساوي ويوازي بين بطل في القرن العشرين وبطل في القرن الرابع الهجري، وبطل في القرن الحادي والعشرين» لذلك تنتفي البطولة المحددة بزمان ومكان، وتتداح لتدخل الذات، ولتصبح صوتا معلنا عن حال مكبوتة، والمهم في الامر كله، هو ان لا زمنية تسيج احداثه، وان موضوعه المنفتح يسبح في فضاء الازمنة المختلفة، ولذلك لا ملامح، ولا توصيف لاي بطل من ابطاله، فهو يلقي بهم داخل نصه كما لو كانوا جنودا بلا هويات.

اما امكنة القاص، المختارة، والمنتقاة، فتبدو مفترقة مع ازمنته، كل امكنته، البيوت، الاماكن الاليفة، حتى تلك التي تسيل بها الدماء، او تلك التي يغادرها الابناء، او تلك التي تقربها هجرة العصافير، او تلك التي يدفن بها الاحفاد.. امكنة شعرية كامنة في الذات، كما هي قائمة على الارض.. ومع ذلك، لا تجد لهذه الامكنة الا حاسة واحدة، هي حاسة الامومة، حتى لو كان المتحدثون رجالا، مكان جمال الاسري، يحمله الامكنة الملتبسة، وعندما يصل بجمال ان يحمل البيت بحمولات الامكنة الاخرى، انما يشكك في تركيبة ساكنيه، او ان يجعل منهم هويات لشخوصه المطلقي الافكار، وبهذه الحال، يقتصر خياله على ماهو بين ناظريه دون ان يمد اسبابه الى ربوع المجتمع، او ان يكتشف في مدينته ما هو اكثر صخبا من محيط البيت الاسري.. ومع ذلك فقد صنع «تشيخوف» من تناقض ابناء الاسرة ـ ولكن المتباينين الهويات ـ دراما اليومي والمألوف، ووصل بهم الى مصاف الصراعات الكبيرة. فالبيت مكانا، عند جمال، هو المكان الاحتوائي، المكان، المكمن، ومن خلاله اختصر رؤيته لعالم ضاج، صاخب، وقد تكون حاسة ابو حمدان المعرفية، لا تتجاوز الشخصيات المألوفة، وغالبا ما تكون هذه الشخصيات اسرية.. فقادته الى اعتماد البيت مكانا كونيا.

يعلق جمال ابو حمدان في مكانه عصفورا، او يذبح به حسونا، او يضاجع امرأة، او يتحدث مع ابنائه، او يستمع لقصة عروة، او يروي قصة السندباد.. او .. او... فالمكان حاضنة امومة.

(٥)

ما الجديد في «مكان امام البحر»؟

يشعر قارىء هذه المجموعة ان البطل فيها مدفوع للقيام بعمل، ومعنى ذلك ان القاص يجبر بطله على خوض تجربة، وليست التجربة نابعة عن حاجة او تفاعل موضوعي لواقع ما.. وهذه الطريقة شعرية، حيث تصبح الانا مركزا لفاعلية العقل، بحيث لجبرنا القاص مع بطله لان نتابع سويما الكيفية التي يتشكل حدثه بها.. والملاحظ كذلك ان القصر المتعمد للقصص ينصح عن تداخل فني بين قصيدة النثر ونثرية اللحظة المتوهجة التي غالبا ما تكون قد ابتدأت قبل الشروع في الكتابة.

والجديد في هذه المجموعة ان القاص فيها يجرب شكلا فنيا هو بين البوح والعلنية، واحداثه الصاخبة، الدموية احيانا او المفارقة المؤلمة، تؤسس نظرة معايشة وليست نظرة رفض، ويحقق القاص بمثل هذه الطريقة امكانية ان يستعيد ذاكرة القارىء او عقله..

وجديد هذه المجموعة، انها كلها بمناخ واحد، وكانها مكتوبة في يوم واحد، او تحت شعور واحد، حيث وحدة الانطباع التي هي من اختصاص كل قصة قصيرة مفردة. نجدها في تلك القصص وبالطريقة نفسها، مما يعني ان القاص قد كتب القصص كلها اما في وقت قريب او انه كتب قصة طويلة وجزأها بعد ان سمى لها ابطالا... ولا يعني هذا الا مسألة واحدة وهي ان جمال ابو حمدان يحيا المناخ ذاته دائما، شيء من الشعر في المألوف المعيشي من الحياة اليومية لانسان وجد نفسه صاخبا في وسط هادىء.

وجديد هذه المجموعة، انها تخدع القارىء، بين ان تجعله يقرأ قصصا او يقرأ مقطوعات نثرية مشبعة بالشعر، بين ان يكون قاصها هو بطلها، وبين ان يستعير اقنعة شعبية ليخفي تجعدات وجهه المتهجمة:

* «قلبثت مكاني، ساكنا بين الموج والغيم.

على نافذة تطل علينا بشغف، دون ان يأبهالها

غير ان روحي اخذت تنوي

فخفت ان تنقاد مشاعري للصورة الشعرية

فاستدرت عن النافذة .. ص٣٦

* «مرة واحدة شاهدت البحر فازددت حزنا

اما هذه المرة، فاغمضت عيني، وتركت الامواج تتصاعد في داخلي حتى تغمر قلبي، وهناك كنت رنانا وكدت انسى المرأة، فرحت اغني بصوت خفيض الا انها صاحت، «ما بك انظر انها هناك»

ونظرت فرأيت طيورا بيضاء تحوم ما بين زرقة الماء، وزرقة السماء، فقلت «ما احلى طيور النورس». ص٢٦

* «ذات صباح، اضطربت عينا السندباد البحري، كموج يتكسر.

فسألته امه «اترحل!»

قال «البحر يدعوني»

ـ «واين تلقي مرساتك؟»

ـ «ساربطها في سنابل الارض.

ـ «الارض واسعة»

ـ كاتساع لاحلامي» ص ٦٥

بمثل هذه اللغة المراوحة بين الشعرية والنثر يبني جمال ابو حمدان بيوت قصصه فوق ارض رملية مزهرة.

مهرجان دمشق السينمائي الثامن

سينما من اجل التقدم والتحرر

دمشق ـ وفيق يوسف

تحت شعار: سينما من اجل التقدم والتحرر، افتتح يوم السبت الماضي مهرجان دمشق السينمائي الثامن.

وستشارك في هذه الدورة فعاليات سينمائية من الوطن العربي وقارتي آسيا وامريكا اللاتينية، ومن الدول التي ستشارك في المسابقة الرسمية: مصر، الجزائر، المغرب، تونس، البحرين، سوريا، كوبا، تشيلي، البرازيل، اوزبكستان، الصين، الهند.

وقد تشكلت لجنة التحكيم من:

المخرج صلاح ابو سيف رئيسا للجنة التحكيم، الروائي الطيب صالح، المخرج المغربي محمد عبدالرحمن التازي، المخرج السوري هيثم حقي، الناقد الياباني كينيشي اوكوبو، المخرج الكوبي اوكتافيو كورتازار الممثلة منى واصف والفنان دريد لحام.

وقد تقرر ان يكون فيلم «ارض الاحلام» عرض الافتتاح للمخرج، داوود عبدالسيد (الذي كان قد نال ذهبية الدورة الماضية عن فيلمه «الكيت كات»).

المسابقة الرسمية

حتى الان يبدو وكان المؤسسة العامة للسينما في سوريا لم تحسم امرها بشأن الافلام السورية التي ستشارك في المسابقة الرسمية للمهرجان، اذ للمرة الاولى يكون لدى المؤسسة فائضا من هذه الافلام التي بلغ عددها خمسة افلام حديثة من انتاج العامين الاخيرين، وهذه الافلام هي:

١ ـ «الليل» لمحمد ملص ـ ٢ ـ «كومبارس»: سيناريو واخراج نبيل المالح ـ ٣ ـ «شيء ما يحترق» لاخراج غسان شميط ـ ٤ ـ «الدقل» لمحمد شاهين عن رواية حنا مينا ـ ٥ ـ «صهيل الجهات» لاخراج محمد كنو.

هذا بالنسبة للافلام الروائية الطويلة، اما بالنسبة للافلام الوثائقية فان السينما السورية ستكون حاضرة من خلال فيلمين: «الحنين» لاخراج وليد حريب، و«عفوا سيد اكس» اخراج عبدالنبي عيون السود.

اما مصر فقد رشحت فيلمين روائيين طويلين للمسابقة الرسمية هما: «امريكا شيكا بيكا» آخر افلام خيري بشارة. و«ثلاثة على الطريق» من اخراج محمد كامل القليوبي... وستشارك المغرب بفيلم «شاطىء الاطفال الضائعين» لجيلالي فرحاتي. وفي مسابقة الافلام القصيرة ستشارك مصر بفيلمين ايضا «شارع قصر النيل» لاخراج فؤاد التهامي، و«الريس جابر» لعلي الغزولي.

وستشارك تونس بفيلمين روائيين: «سلطان المدينة» اخراج المنصف ذويب و«بيزناس» اخراج نوري بوزيد. ومن الجزائر فيلم «خريف» لاخراج الاخضر ماميننا. وفيلمان تسجيليان هما «فاطمة عمارية» و«فاطمة الحوانة» من لاخراج ناديا شرابي ومالك العقون.

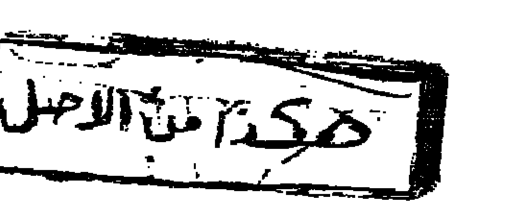
وتشارك امريكا اللاتينية في افلام من تشيلي (الحدود) لخراج ريكاد ولارين، وكوبا (اكاذيب محببة) لاخراج خير لرود شيخونا.

الهند ستشارك بفيلم «الذبية» لخراج كاليانا لجمي، الصين (الطلاق) لخراج تشن شينغ.

افلام البانوراما

وفي عروض البانوراما ستشارك مصر بثلاثة افلام هي: «ليه يا بنفسج» لرضوان الكاشف. «الفرقانة» لمحمد خان. «احلام صغيرة» لخالد الحجر.

وتشارك المغرب بفيلم «البحث عن زوج امرأتي» اخراج محمد عبدالرحمن التازي ومن المقرر اقامة تظاهرة للسينما الصينية الجديدة، وتظاهرة عروض اخرى لافلام المخرج الهندي الراحل «ساتيا جيت راي» يعرض فيها ستة افلام له هي: حجرة الموسيقى ـ عالم آبو ـ شارلوتا ـ عدو الشعب ـ اغصان الشجرة ـ الغريب.



الغرب يناقش مستقبل «الناتو»
ويخشى عودة الشيوعيين الى اوروبا الشرقية

واشنطن ـ بول مالامود

ماهو مستقبل منظمة حلف شمال الاطلسي «ناتو» وما ينبغي ان تكون السياسة الامريكية ازاء ناتو الان بعد ان انحسر التهديد السوفياتي؟

هاتان القضيتان تناولهما بالتحليل في ندوة بحث سياسي في واشنطن خبيران بحثا ايضاً في ما اذا كان يستحسن دخول دول الاتحاد السوفياتي سابقاً في عضوية ناتو.

احد الخبيرين، وليم ماينز مدير تحرير مجلة «السياسة الخارجية»، قال في ندوة بحث استضافها معهد كاتو في ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبير ان الكثير من الاشخاص الذين اتصل بهم على قناعة بان «روسيا لن يسمح لها بالانضمام ابداً».

وتساءل ماينز عما اذا كانت دول اوروبا الشرقية «جاهزة للعضوية» ورد بالقول «لا، ابداً» وعدد الاسباب ذاكراً الانتخابات البولندية التي اعادت الشيوعيين الى السلطة واحتمال حصول الشيء نفسه في اماكن اخرى من اوروبا الوسطى.

واضاف انه اذا قبلت منظمة ناتو هذه البلدان اعضاء فان اوكرانيا ودول البلطيق ستكون لها مخاوف من ان «تترك في الخارج». اضافة الى ذلك، اشار ماينز الى ان الزعامة الروسية الحالية هي «الزعامة الاكثر ولاء للغرب في تاريخ روسيا» واوضح ان الوقت الحالي هو بالذات «خطة ادارة ظهورنا الى (الزعماء)» بقبول جيرانهم في ناتو دونهم.

واكد ماينز ان «الشراكة مع روسيا» هي انجاز السياسة الخارجية الرئيسي لحكومة كلينتون حتى الان ويجب الا يسمح له بالفشل. كما ان روسيا لم تعد تشكل تهديداً عسكرياً لاوروبا الشرقية.

واستناداً لماينز فان ما تحتاجه اوروبا الشرقية اكثر من العضوية في ناتو هو «شملها في المؤسسات الاقتصادية الغربية الرئيسية للقارة» لان استبعاد هذه الدول التي استقلت حديثاً اقتصادياً هو «مشكلة خطيرة جداً» كما ان مسالة العضوية في ناتو بالنسبة لها هو انحراف عن «الهدف الحقيقي».

واوضح انه اذا اتخذ قرار بتوسيع ناتو كمنظومة امنية لتشمل اوروبا الشرقية عليها عند ذلك ان تضم روسيا سواء تبنت روسيا الديمقراطية على النسق الامريكي ام لا. واشار ماينز الى انه في الفترة التي سبقت ظهور الاتحاد السوفياتي كما كانت روسيا تشكل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة. وبين ان الحكومة الروسية ساندت الثورة الامريكية وساندت الشمال خلال الحرب الاهلية الامريكية وباعت الاسكا الى الولايات المتحدة عن طيب خاطر.

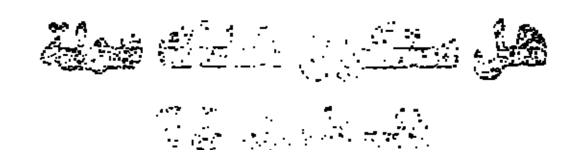
ونبه الى انه اذا استبعدت روسيا من ناتو موسعة فان الغرب «سيسدل ستاراً ثانياً في وسط اوروبا» واذا بدا ان ناتو موسعة تستهدف روسيا استراتيجياً فان رد الفعل الروسي سيكون «في منتهى العداء».

وقال انه من جهة ثانية اذا دمجت روسيا دمجاً جيداً في المنظومات الامنية الغربية فقد يؤدي ذلك الى «تعاون متنام».

اما الخبير الآخر جيفري سايمون، وهو استاذ في جامعة الدفاع القومي، فوصف المانيا التي اعيد توحيدها بانها «قوة قارية جديدة» ذات مستقبل غير معروف. واوضح انه لهذا السبب فان اوروبا الشرقية «غير آمنة» حالياً لانها واقعة بين شطري المانيا المنبعثة وروسيا غير المستقرة.

واوضح سايمون ان احدى المؤسسات المنبثقة عن ناتو وهي مجلس التعاون لشمال الاطلسي ستكون «الاداة السياسية» اذا جرى توسيع عضوية المؤسسات الغربية لتشمل دول اوروبا الشرقية. واستخدام المجلس المذكور كاداة لدمج اوروبا الشرقية مع الغرب هو خطة سياسية بارعة افضل من توسيع اطار ناتو بحيث تستبعد كل من روسيا واوكرانيا.

وقال انه بامكان المجلس ان يصبح «مقصداً حاوياً» مع تطوير اعضائه «تعاوناً سياسياً وعسكرياً». واضاف ان القوات المسلحة للعديد من دول اوروبا الوسطى تجري اعادة هيكلتها بسبب احتمال دمجها في ناتو.



قال مصدر في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي أن اسحق رابين رفض مؤخراً طلباً تقدمت به منظمة التحرير في تونس يقضي بالسماح لها «للمنظمة» باصدار عملة فلسطينية في السنة القادمة ١٩٩٤ واضاف أن طلب المنظمة هذا، نقل مؤخراً الى رئيس الوزراء رابين بواسطة فيصل الحسيني وقد بادر اسحق رابين الى رفض الطلب حتى قبل عرضه على الحكومة أو إجراء مشاورات بشأنه مع وزير الخارجية شمعون بيرس والأوساط المقربة منه.

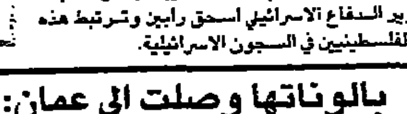
وقال المصدر أن رابين أوضح للحسيني بانه لن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة لهذا فلن تكون هناك عملة فلسطينية!!.

توقع عزل السجناء المعارضين عن المؤيدين / لاتفاق «غزة ـ أريحا»

كشفت إذاعة الجيش الاسرائيلي النقاب عن أن سلطات الامن الاسرائيلية «الشين بيت» بالتنسيق والتعاون مع سلطات السجون الاسرائيلية تعتزم الفصل بين السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. ويدور الحديث عن عزل السجناء المعارضين لاتفاق غزة ـ اريحا اولاً، ممن ينتمون الى فصائل فلسطينية معارضة لهذا الاتفاق عن السجناء الذين يؤيدون الاتفاق المذكور.

واضافت الاذاعة العسكرية أن هذه الخطوة سيتم اتخاذها قريباً جداً وذلك بناء على تعليمات من رئيس الحكومة وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين وترتبط هذه الخطوة بعملية الافراج عن السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

بالوناتها وصلت الى عمان:



في الثاني من تشرين ثاني الحالي، يتوجه الناخبون الاسرائيليون الى صناديق الاقتراع لكن هذه المرة لانتخاب مجالسهم البلدية، حركة ميرتس اليسارية تشارك في هذه الانتخابات وقد ابتكرت طريقة كتابة شعاراتها على بالونات منفوخة بالهواء.

بالصدفة «والله بمحض الصدفة»، وصلت بعض هذه البالونات المكتوبة عليها «ميرتس: انا اريد القدس حرة» الى منطقة ام اذينة في من ضواحي عمان. وفي الصورة التي التقطها مصور «الاسوشيتد برس» اطفال اردنيون يحملون تلك البالونات بشعاراتها المكتوبة بالعبرية.

ترى هل علينا منذ الان تعلم العبرية، اعتقد انني ساسجل لدراسة العبرية والا فكيف سنقرأ صحفهم تلك عندما سنذهب لشرائها من كشك حسن ابو علي!

سافعل وبقوة!

* رمضان



أهالي معتقلي مؤتة وهـذا العتاب

زارنا اول امس اهالي المتهمين بمحاولة اغتيال الملك من طلبة جامعة مؤتة وعاتبوا الاهالي قائلين: انتم الوحيدون الذين تجرأتم ونشرتم ما لم يقبل الآخرون نشره فلماذا توقفتم عن اكمال هذه الرسالة.

وشرحنا لهم في الاهالي ما جرى معنا: فقد حاول زميلنا رمضان الرواشدة الذهاب إلى المحكمة لمواصلة تغطياته الصحفية إلا انه منع من ذلك. كما اننا انشغلنا بعدها في عدد من القضايا التي رفعت علينا نتيجة ما كتبنا عن القضية ما بين ردهات المحكمة وتحقيق المدعي العام وكف الطلب الى الشرطة الخ. ومع ذلك حاولنا ان نحصل على معلومات عن داخل المحكمة من بعض مصادرنا فاخفقنا. ولكننا وابقاء لخطنا المدافع عن حقوق الانسان والحريات العامة ستواصل الكتابة عن كل انتهاكات حقوق الانسان وسوف نقوم بتغطية المحاكم الجارية عبر بعض الزملاء الذين تبرعوا بتغطيتها لنا.

وقد ودعنا اهالي معتقلي مؤتة وهم راضون تمام الرضى وفي نفس الوقت ساخطين على التعتيم الاعلامي الذي يمارس على قضية ابنائهم من قبل الجهاز الاعلامي الرسمي الذي ــ حسب قولهم ــ ينقل فقط ما يريده المسؤولون.



● لانا مامكغ

فراغ...

شكوى [illegible] قديمة من إحدى خريجات [illegible] مجتمع وصلتني مؤخراً عبر الهاتف. الصوت كان مالوفاً، فقد سبق أن اتصلت بي قبل خمس سنوات تحديداً، بعد مرور عام على تخرجها، وتحدثت آنذاك بمرارة عن إحباطاتها بعد التخرج والصعوبة التي واجهتها خلال تلك العام [illegible] الأبواب الموصدة، وتتلقى كل [illegible] المهذب. وتذكرت هي [illegible] كيف نصحتها حينها [illegible] والايمان بان دوام الحال من المحال [illegible] أشرت عليها بالقراءة لانها [illegible] تنضبطين حين تضيق السبل، [illegible] تلك المرحلة في التامل، و[illegible] الهدوء...

[illegible] شر البلية ما يضحك، فقد كانت [illegible] وهي تصف كيف اتبعت نصائحي بحذافيرها دون ان تتوقف عن محاولة إيجاد فرصة عمل. تقول:

تمسكت [illegible] الى ان استهلكته، فقدت الكلمة معنا[illegible] واصبحت [illegible] بما يشبه [illegible] ما رددت [illegible] المفردة بيني وبين نفسي [illegible] اكتشفت [illegible] دوام الحال هو الاصل لاننا نعيش حركة تغير سلحفائية تاكل اعمارنا دون ان ندري.

اما القراءة، فتقول إن عقلها اصيب بالتخمة من كثرة ما قرأت، خاصة وانها لاتجد من تتناول معهم الآراء والانطباعات حول ما تقرأ. كما ان الكتب لاتغني الانسان عن الحياة نفسها المعلم الأكبر.

اما حكاية التامل والهدوء، فقد زاد منسوبها في ايامها الى درجة تجعلها تتحدث الى نفسها بعض الاحيان لتكسر وطاة الهدوء الذي زاد عن المطلوب، فقارها الى الهذيان!

انهت [illegible] فكدت أعتذر لها عن نصائحي القديمة، لأنني وببساطة لم أكن اتصور أن أزمتها ستطول وتمتد وتاكل ست سنوات كاملة من زهرة شبابها.

تصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد»

المدير العام: حسين ابو رمان | نائب المدير العام: نهاد ابو غوش | رئيس التحرير المسؤول: جميل النمري | سكرتير التحرير: اسامة الرنتيسي

السعر (١٥٠) فلساً اردني ـ الدول العربية نصف دولار او ما يعادله اوروبا وامريكا دولار واحد

الاعلانات يتفق بشانها مع الادارة هاتف عمان: ٦٩١٤٥١ ـ ٦٩١٤٥٢ * ص.ب: ٩٩٦٦ ـ فاكس: ٦٩١٤٥٢

تنفيذ فني والكتروني: صحاري